الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم حقوق

مذكرة التخرج لنيل

شهادة ليسانس في الحقوق

تحت عنوان:

انعكاسات العولمة على حقوق الإنســـــــان

من إعداد الطالبتين :

- زراقت زهرة
- حاجي وهيبة

تحت إشراف :

الأستاذ: رويسات عبد الحميد

السنة الجامعية

2011-2010

مقدمة:

العولمة ظاهرة العصر، طوقت العالم كله، فهي نظام اقتصادي و سياسي واجتماعي وبيئي شمل مرافق الحياة كلها، وهي ولادة طبيعة خرجت من رحم النظام الرأسمالي وبسطت نفوذها على مؤيديها ومعارضيها من الدول والشعوب على سواء.

تمتد آثار العولمة إلى شعوب دول العالم جميعها، بما فيها الدول التي خلقت العولمة وقد صدرتها الو.م.أ إذ تتحكم الشركات المتعددة الجنسية في مصير البشرية سواء كان ذلك في الدول الغنية أم النامية و الفقيرة، فحلت العلاقات المادية محل العلاقات الإنسانية، فغيرت نمط مؤسسات الدولة و أهدافها ووضعتها باتجاهات محددة، وغيرت أسلوب حياة البشرية وعلاقتها الإنسانية و الاجتماعية.

وبالنظر إلى أن العولمة حالة موجودة ومفروضة على العالم، وإن الشعوب ليس لها خيار في رفضها، كونها تتضمن آثار ايجابية وسلبية، فإن الدول المتقدمة توظف قدرتها وتنسق موفقتها مع بعضها من أجل الإفادة من الايجابيات العولمة والتخلص من سلبياتها، لهذا فإن الدول الأوروبية والدول المتقدمة الأخرى تملك الحصانة المبدئية ورتبت أمورها مع الدول النامية لتنسيق جهودها لمواجهة الآثار السلبية التي تحملها العولمة.

- ولقد أصبحت حقوق الإنسان جزء من الوعي المتمدن المعاصر، وإطار عاما لكل مجالات الإنسانية وخطابا تتصارع حوله سياسيات الدولية، وتسارع حجج لدعم اتجاهات موضوعا للتفاعل والتواصل بين مختلف الثقافات والحضارات والمجتمعات، وهي مظهر من مظاهر الحداثة و أهم ملامح عصر المعلوماتية وتزايد عدد المنظمات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، وما يوجه على الدول من الاتهامات فقد أصبحت سمة العصر الحاضر.

ومن ملامح تأثير العولمة على حقوق الإنسان في تنامي يحق الإنسان تجدها في العديد من المؤشرات الموضوعية سواء ما تعلق منها باستقرار مجال دراسات حقوق الإنسان بوصفه علما مستقلا له ذاتية و نموذجه الخاص به وأطره النظرية أم كيفية تطبيقها على دراسات يعينها وتعميم النموذج اللبرالي لحقوق الإنسان باعتباره نموذجيا عالميا يفترض صلاحيته ويشكل الأساس الذي فاز به مدى وفاء الدول بالتزاماتها وتقوم ممارساتها بما أصبح معيارا للتمدن والحضارة وقد طورت هذا المعيار مراكز البحوث المتخصصة في مجال حقوق الإنسان للتلاؤم مع عصر المعلوماتية.

كما أثرت المتغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم السيادة ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي و الخارجي على حد سواء وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مغلقة على تلك الأنماط.

وكان لتلك التحديات مصادرها الخارجية التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها على مفهوم السيادة، وبشكل عام يمكن القول أن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتفكير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدول، كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة.

- لقد فرض مفهوم العولمة نفسه على طاولة القضايا الدولية كدليل قاطع لما له من آثار عميقة على الدول النامية في مجالات مختلفة، إضافة إلى المخاطر إلى تحوط بهذه الدول والتي مردها و التي نحتم علينا أن تواجهها بتدقيق وتخطيط ملزمين.

وكانت الدول النامية ضحية لتأثر بالظاهرة.

- أما الهدف من الدراسة فتمثل في البحث عن آثار و انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان.

و ذلك انطلاقا من جملة من التساؤلات والإشكاليات المتمثلة في وسيلة مسخرة للدول المسيطرة

-ماهي انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان؟

- وماهو تأثير العولمة على السيادة الوطنية؟

- وإلى أي مدى استطاعت الدول النامية أن تواجه رهانات العولمة؟

ستحاول في دراستنا الإجابة على كل هذه التساؤلات اعتمادا على المعطيات كل من الماضي و الحاضر آملين في إيضاح بعض المفاهيم وللإجابة على هذه التساؤلات نتبع الخطة التالية التي رسمتاها على الشكل التالي : نتعرض في المبحث التمهيدي إلى دراسة حقوق الإنسان و دراسة ظاهرة العولمة أما في الفصل الأول نتعرف على انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان في المبحث الأول نتعرف على ايجابيات العولمة على حقوق الإنسان أما المبحث الثاني نتناول فيه سلبيات العولمة على حقوق الإنسان أما الفصل الثاني فتمثل دراسة في السيادة الوطنية في ظل العولمة و انعكاساتها على الدول النامية وقد وقد تقدم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول دراسة مدى تأثير العولمة على السيادة الوطنية أما المبحث الثاني لغرض لدراسة انعكاسات العولمة على الدول النامية.

مبحث تمهيدي: مفهوم العولمة وحقوق الإنسان

المطلب الأول :مفهوم العولمة.

الفرع الأول :تعريف العولمة.

-فيما يلي سيتم التعرض لكل من التعريف اللغوي والاصطلاحي للعولمة.

أولاْ:التعريف اللغوي للعولمة.

العولمة: ثلاثي مزيد، بنسبة إلى العالم- بفتح العلني- أي الكون- وهذه الكلمة بهذه الصيغة "الصرفية" لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد فرضت استعمالها. وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها وضع الشيء على مستوى العالم وأصبحت الكلمة متداولة على ألسنة الكتاب و المفكرين في أنحاء الوطن العربي.

وهناك من يرى أن العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق بحيث أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم.

- ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نقول بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.[1]

[1]عبد الرشيد، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبيل مواجهتها الطبعة الأولى، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2005 ص8.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للعولمة:

- تلاشي معاني الحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع الخصائص التي تحدد معانيها، أمام اختراق المال والبضاعة العالمة تحت غطاء الشركات الدولية وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة.

ويساهم تطور وسائل الاتصال الهائل وتدفق المعلومات عن طريق الفضائيات، والشبكة العنكبوتية، والتطور التكنولوجي الهائل في تثبيت معاني العولمة فتصبح التجارة والمال والمعلومات بلا جنسية ولا أرض.

- والمعنى الأساسي للعولمة هو اختراق هذه العناصر للحدود الجغرافية للعولمة القومية وتراجع معنى سيادة الدولة القومية أمامها إلى درجة أن تصبح السياسة الخارجية والداخلية للدولة القومية محكومة بمعطيات العولمة، فهي تثبت لقواعد جديدة في العلاقات الدولية مرجعيتها الشركات الكبرى ومطالب الاقتصاد الدولي مكان القواعد التي وضعها النظام الدولي للدولة القومية منذ بداية تشكله في مؤتمر وستفاليا سنة 1648[2]

الفرع الثاني: نشأة العولمة

- عند دراستنا لنشأة العولمة تاريخيا علينا أن نتعلم على النموذج الذي صاغه "رولاندرو بارتيس " في دراسته تخطيط الوضع الكوني، و الذي حاول منه أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة و امتدادها عبر الزمان و المكان، و قد "روبا رتيس" من خلال تعاقب البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن و ينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي:

أ) المرحلة الجينية:

- استمرت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، و أهم ما شهدته هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية.[3]

[2]مصباح عامر، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2006) ص132

[3]مذكرة التخرج، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة، الدفعة 2006-2007 بسعيدة.

ب)مرحلة النشوء:

استمرت في أوربا أساسا في منتصف القرن الثامن عشر حتى عام(1870) حيث حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الوحدة.

ج) مرحلة الانطلاق:

- حيث شهدت هذه المرحلة منافسات كونية مثل الألعاب الأولمبية و جوائز نوبل و ثم تطبيق فكرة الزمن العالمي و وقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى و أنشئت عصب الأمم.

د) مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

- استمرت هده المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات و بدأت الخلافات و الحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق، و كذلك بروز دور الأمم المتحدة و الصراعات الكونية و إلقاء القنبلة الذرية على اليابان.

هـ) مرحلة عدم اليقين:

- بدأت منذ الستينيات و أدت إلى اتجاهات و أزمات في التسعينيات و شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة و شيوع الأسلحة الذرية .

وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية و الحركات العالمية و تواجد المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد السلالات داخل المجتمع نفسه و ظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام المدني أكثر تعقيدا، وزاد ا الاهتمام في هذه المرحلة المدني العلمي، والمواطنة العالمية ثم تدعيم الإعلام الكوني .

كما يلخص الاقتصاديون مراحل نشأة العولمة بالمراحل الأفقية.

المرحلة الأولى: منتصف الأربعينيات وظهور اتفاقيات " بردتون و ودز" .

المرحلة الثانية: نهاية الخمسينيات وتزايد تحرير التجارة و ظهور التكتلات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: منتصف السبعينات ونتائج جولة طوكيو لتحرير في الخدمات.

المرحلة الرابعة: انهيار الإتحاد السوفيتي والتحول إلى اقتصاديات السوق [4]

[4]مصباح عامر نفس المرجع السابق ص 133.

الفرع الثالث: القوى المحركة للعولمة وأهدافها.

أ)- القوى المحركة للعولمة:

- ونحن بصدد الحديث عن العولمة تجدر بنا الإشارة إلى أن تيار العولمة قد عم كل شيء في الأرض على درجات متفاوتة.

فأنشطة العولمة أكبر بكثير من أن تتحكم فيها الدولة بحيث نجد هذا التحكم من طرف الدول يختلف من دولة لأخرى.

ولكن ذلك لا ينفي وجود عمليات تخطيط سرية لتوجيه العولمة أو اتخاذها أداة ضغط في بعض الأحيان، كما لا يعني أن التوازن العالمي في العديد من المجالات يتم دون أيد خفية تسعى فيه .

في هذا الشأن هناك رأيان بارزان.

الرأي الأول:

- هناك من يشير إلى ثلاث نقاط وهي:

1-النقطة الأولى: هي أن قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل الغرب أو من يتحرك في فلكه مثل اليابان وبعض من دول جنوب شرق آسيا استنادا إلى القيم والمصالح المشتركة بين دول الغرب.

2- النقطة الثانية: أن أمريكا هي أكبر دولة مساهمة في حركة العولمة.

3- النقطة الثالثة: إن الخلفية التاريخية لقيادة العولمة هي خلفية سيئة وخطيرة في العديد من قسماتها كونها تقاد من قبل الغرب ومن يدور في فلكه من الدول المتقدمة و الناهضة.[5]

[5] زهير سعيد عباس، ظاهرة وتأثيراتها في الثقافة العربية (رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية) كلية القانون و السياسية الأكاديمية العربية في الدنمارك 2008 ص 37.

الرأي الثاني:

-هناك من يرى أن الصهيونية العالمية هي وراء العولمة و الدولة التي يسوقونها أن الصهيونية قد لعبت دورها في الولايات المتحدة الأمريكية واستطاع اليهود في مطلع القرن العشرين أن يسيطروا على القرار السياسي في تلك الدولة.

-**أهداف العولمة:** وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين اتجاهين منهم من أيدوا العولمة ومنهم من رفضوها.

أولا: الإتجاه المؤيد للعولمة:

- يرى مؤيدو العولمة أنها تهدف إلى إلغاء الحواجز بين الدول و الشعوب وتنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة و التجزئة إلى حالة اقتراب والتوحيد.

ومن حلة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين، إلى حالة التجانس، وهنا يشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة.

ثانيا: الاتجاه الرافض للعولمة:

- يرون أن الهدف الحقيقي للعولمة هو الهيمنة، ويبررون ذلك من خلال:

*التحكم في مركز القرار السياسي بل وصناعته خدمة للمصالح الأمريكية والغربية.

*كون السياسة الخارجية الأمريكية ترجمة عملية لسلوك الدولة وعلاقاتها الخارجية.

*إضعاف سلطة الدولة الوطنية، أو إلغاء دورها وتقليل فاعليتها لقتل روح الانتماء في نفوس أبنائها.

*محاولة إبقاء دول العالم الثالث في وضع منقوص السيادة من خلال التدخل في شؤونها، وتكون تابعة للهيمنة الأمريكية.

*إضعاف فاعلية المنظمات والمجتمعات السياسية الإقليمية والدولية والعمل على تغيبها الكامل مؤثرة وفاعلة في الساحة العالمية الإقليمية[6]

[6] زهير سعيد عباس، نفس المرجع السابق ص 38.

المطلب الثاني: مفهوم حقوق الإنسان.

الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان.

- يقصد بالحقوق تلك المبادئ والقيم والقواعد والأخلاق التي تتمتع بها هذه الفئة أو تلك وتحمي أفردها وتوصونهم من التجاوزات بحيث يحصل الفرد على هذه الحقوق بمقتضى فطرته وبسبب اتصافه بصفات الفئة التي تتمتع بهذه الحقوق.

-وهذه الحقوق يعترف بها الإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرفي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، ولا يمكن العدول عنها ولا انتزاعها من الفرد كما أنها غير محددة على سبيل الحصر، لأنه يمكن إضافة حقوق جديدة تشتق من الحقوق الأساسية.[7]

- بحيث يعرفها الميثاق على أنها قواعد قانونية ملموسة، تعالج سلوك الدول وتقتضي بالضرورة التعاون فيها بينهم، وتحول دون ممارسة أشكال التسلط الذي تتعرض له بعض الشعوب والأفراد، كما أنه ترتبط بشكل واضح مع أهم المسائل ذات النصيب العالمي كالسلم والأمن الدولية.

الفرع الثاني: أنواع حقوق الإنسان.

تشمل حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق نلخصها فيما يلي:

أولا: الحقوق الجماعية.

أ- الحق في تقرير المصير: يعد حق الشعوب في تقرير مصيرها أحد المبادئ القانونية للقانون الدولي الأساسي، لأن تحقيقه هو شرط أساسي وأولى لتحقيق الاحترام لحقوق الإنسان الفردية، و تعزيزها ولهذا السبب ثم النص على هذا الحق في المادة **2** من الميثاق بحيث تضمنت هذه المادة الجانب الداخلي لتقرير المصير.

ب- الحق في التنمية:يعتبر حقا جوهريا بالنسبة لمجموعة الدول النامية التي ينتمي إليها الدول العربية لذلك نص عليها الميثاق **م37 "** الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية على جميع الدول أن تضع سياسات إنمائه وتدابير لازمة هذا الحق**"** [8]

[7] عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العامة، الديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر- 1995، ص52

[8] المادة : 2ف من الميثاق العربي لحقوق الإنسان 5 سبتمبر 194 الجامعية الغربية.

ج- الحق في البيئة السليمة: يرتبط الحق في البيئة السليمة بحقوق كثيرة مثل الحق في الحياة والحق في مستوى الصحي لائق و الحق في الخصوصية، وكذلك الحق في البيئة النظيفة سليمة وصحية كحق جماعي من حقوق الإنسان والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التلوث البيئي.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1/ الحق في الحياة:الحق في الحياة هو أحد الحقوق السياسية التي يجب حمايتها في حالات الطوارئ ويحمى القانون هذا الحق.

2/ حظر الممارسة غير الإنسانية: بحيث نص الميثاق على احترام كرامة الأعمال التالية:

* منع التعذيب نص المادة8 من الميثاق.

*منع الممارسات الطبية الغير سليمة وهذا ما نصت عليه المادة8 من الميثاق.

*منع الرق و الممارسات المشابهة المادة **10ف1** من الميثاق.

3/ الحق في محاكمة عادلة: نص الميثاق على أن لكلب شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة و مستقلة و نزيهة و منشأة سابقا بحكم القانون [9]

4/الحق في الجنسية:نص الميثاق على أنه " لكل شخص الحق في التمتع بالجنسية و لا يجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني" [10]

[9] المادة 13 من الميثاق.
[10] المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 و.م. أ

ثالثا: الحقوق السياسية.

وتتجلى في حرية الرأي ومجموعة من الحقوق نص عليها الميثاق في المادة 24منه و هي:

1-حرية الممارسة السياسية أي لكل شخص أو مواطن الحق في ممارستها.

2- المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

3- الحق في تقليد الوظائف العامة

- حرية الرأي: يضمن الميثاق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في تتبع الأخبار و الأفكار وتقلبها ونقلها.

رابعا: الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية:

- تتمثل أهمية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في أنه لا يمكن تحقيق الحق في حياة كريمة دون تحقيق الضرورات الأساسية للحياة كالحق في الطعام، السكن، التعليم، والصحة.

1/ الحق في العمل: نص عيها الميثاق في المواد الآتية:

* حرية العمل و منع التمييز **م34/ف1.**

* الحق في التمتع بشروط عادلة **م34/ف2**.

*منع استخدام الأطفال.

* المساواة بين الجل و المرأة في الأجرة**م34**.

* حماية العمال الوافدين **م34/ف5**.

* الحق في التكوين النقابات **م36**. [11]

[11] صبري محمد حسين نحو تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثالثة 2003- ص48

2/ الحق في الضمان الاجتماعي: نصت عليه المادة 36 من الميثاق. الحق لكل مواطن الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وكذا الرعاية الطبية، وإعانات المرضى، وإعانات إصابات العمل وإعانات الأسرة.

3/ الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية و العقلية:

1-تطوير الرعاية الصحية الأولية وضمان مجانية وسهولة الوصول إلى المراكز.

2-العمل على مكافحة الأمراض.

3- مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد.

4- توفير الغذاء الأساسي.

5-مكافحة عوامل التلوث البيئي.

6-مكافحة المخدرات.

4/ الحق في لتعليم: نص عليها الميثاق في المادة 26.

1- محو الأمية.

2- ضمان مجانية التعليم.

3- تدخل الدول الأطراف في جميع الميادين في كل التدبير اللازمة لتحقيق الشراكة بين الرجل و المرأة.

4- ضمان توفير التعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان.

5- إدماج مبادئ حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ضمن مناهج وأنشطة تعليمية، وبرامج التربية و التكوين. [12]

[12] د: صبري محمد حسين نفس المرجع السابق ص49

5/ الحق في الثقافة والتمتع بفوائد التقدم العلمي: أكد الميثاق على الحق لكل شخص في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتحقيقها، وكذلك تتعهد الدول الأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط الأخلاقي.[13]

[13] د: صبري محمد حسين. نفس المرجع السابق ص49.

الفصل الأول: انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان

الفصل الأول:

سوف نتناول في الفصل الأول أثار العولمة على حقوق الإنسان و منه عالجنا هذا الفصل و ارتئين إلى تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول و المعنون تحت عنوان إيجابيات العولمة درسنا فيه انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان المختلفة

منها (اقتصادية-سياسية –اجتماعية-ثقافية....) أما المبحث الثاني بعنوان سلبيات العولمة على حقوق الإنسان.

المبحث الأول:إيجابيات العولمة على حقوق الإنسان:

-إن العولمة تضيء كل المستجدات و التطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج العالم في مجتمع عالمي واحد.

-و للعولمة أثار كبيرة على العالم لان تيار العولمة عم كل شبر من الأرض.و كذلك فلها أثار إيجابية عديدة على مجالات حقوق الإنسان.منها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

أي عند حديثنا عن العولمة يتبادر في أنها التطور.

-بحيث يقال على أن العولمة ترتدي ثوب الحرية,و السلام,و حقوق الإنسان.

و كل هذا سوف نتعرض له من خلال هذا البحث.

-في حين سيتم التعرض في البحث الأول عن إيجابيات العولمة على حقوق الإنسان في كل المجالات المختلفة. وقسمناه إلى مطلبين ,المطلب الأول و انعكاسات العولمة على الحقوق السياسية و الاقتصادية. أما المطلب الثاني انعكاسات العولمة على الحقوق الاجتماعية و الثقافية.

-المطلب الأول:-الانعكاسات السياسية و الاقتصادية:

-الفرع الأول :الانعكاسات السياسية للعولمة:

أ-العولمة و حرية الاجتماع: للعولمة أثار كبيرة تعود للعالم النامي عموما و العربي خصوصا هي نشوء المجتمع المدني.و إن أهم محرك للمجتمع المدني هو العمل الجمعوي الذي يتم بكيفية مقنعة من خلال أجهزة منظمة , تعمل وفق قوانين الدولة التي توجد فيها,و هي لا تختلف على المستوى النظري و التشريعي عما هو معمول به على الصعيد العالمي إذ تعتبر أهم جهاز متقن ,يستطيع الإنسان المعاصر أن يخدم بواسطته مختلف قضايا مجتمعه المدني، الثقافية و الرياضية و التعليمية و المهنية و السياسية و الاقتصادية ,و إلى ذلك ,لذلك فإن نشاط الجمعيات يشكل عصب أو أعصاب المجتمع المدني فمن غاب أو توقف سوف تنهار الأجهزة التواصلية و التفاعلية للمجتمع المدني.

-كما أن أغلب الدساتير و القوانين الدولية تتفق على أن لجميع المواطنين الحق في ممارسة حق الاجتماع و التجمع و تكوين الجمعيات، حسب ما تنص عليه قوانين الداخلية للدولة التي ينتمون إليها، غير أن شيئان بين ما هو مخطوط على الأوراق.و ما يسمح بمزاولته في الواقع، خصوصا في العديد من العالم الثالث.[14]

[14] التجاني بولعوالي, العمل الجمعوي باعتباره عصب المجتمع المدني من الموقع

"http/ www.tanwa.ma / article.imprim.php3 ?

ب-العولمة و حرية الرأي و التعبير:

-تؤدي العولمة إلى تسريع التطبيقات الجديدة في الثقافة الحديثة و تعمل على أن تجعل العالم يعيش ولادة جديدة كل دقيقة, وهذه الحركة تكون بسرعة بمعدل اختراع أو اكتشاف جديدة في كل دقيقتين على مدار السنة و دون توقف.

-وهو السبب الرئيسي في كون الثورة العلمية و المعلوماتية و الاتصالية الجديدة

التي اكتسحت العالم منذ التسعينات .قد أصبحت هي القوة الأساسية في عالم اليوم رغم أنها ليست الوحيدة.بحيث أدى التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال و ثورة المعلومات إلى سرعة انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات و كذلك سرعة الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس و الانترنت علاوة على وسائل الإعلام المختلفة التي جميع الناس يعيشون في رؤية و مسمع من بعضهم البعض ,و أصبحت شبكات الاتصال النواة الحقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب فتجاوز الفرد الدائرة الضيقة للإعلام الوطني في ظل الثورة التكنولوجية.

-مما أدى إلى اتساع مساحة الحرية أمام المتلقي و تزاد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأي و الرأي الأخر فصارت تلك القنوات مساحات للممارسة الديمقراطية

[1]

[1] سحر مهدي الباصري, انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان:

القسم الثاني, لحوار المتمدن ع 203 ص1

-و كان من إسهامات العولمة أيضا أن أصبح حق الرأي والتعبير هو الركن الأساسي في كافة الحقوق الممنوحة للإنسان في المواثيق و الصكوك الدولية.

بالإضافة تم تحديد عدد من المعايير المتعارف عليها دوليا لضمان حماية حرية الرأي والتعبير منها :

* حق معارضي الحكومة في التعبير عن أرائهم ونشرها في رسائل الاتصال الجماهيرية التي تملكها الدولة ،بما في ذلك الراديو و التلفزيون.

* حق الحصول على المعلومات وتأمين وصولها من مصادر الحكومة.

* حماية الحريات الأكاديمية و العلمية و التعليمية والتعبير الفني و الأدبي.

* ضرورة الحصول على دعم حكومة لحق التعبير على أسس غير سياسية و بهدف تحرير و ضمان التعددية.

* حماية حق التوزيع و النشر.

* الحق في إنشاء الإذاعات و المحطات التلفزيونية المستقلة الخاص[1] .

[1]محمد فائق, حقوق الانسان في عصر العولمة، رؤية عربية، مجلو منير بن رشد للفكر الحر 24 مارس 2000 ص 4

ج- العولمة و الضمير و المعتقد:

-أدت العولمة إلى انقسام المجتمعات إلى طائفتين :

الأولى: تناصر ثقافة العولمة و تميل إليها و تدعو للعالمية في كل المجالات .

الثانية: ترفض الانحراف في سياق العولمة و تؤكد على تمسك الأفراد و المجتمعات كل بديانته .

و منه نطرح الإشكال التالي .

-ما هو محل حرية الضمير و المعتقد من العولمة ؟

-إن الدول الغربية كثيرا ما تعلن في المؤتمرات و الملتقيات الدولية بضرورة احترام حقوق الإنسان.

وعلى رأسها حرية الضمير و المعتقد التي ورد النص بشأنها في العديد من المواثيق و الاتفاقيات الدولية .

وعموما فإن الحرية الدينية معروفة و مطبقة في معظم دول العالم و لأن كان بنسب متفاوتة.

إذ تنص دساتير بعض البلدان على دين محدد للدولة كما قد يعتبره البعض من المدافعين عن حرية المعتقد تمييزا و مساسا لحقوق الطوائف الأخرى وحرياتها.[17]

-ناهيك عن وجود بعض الدول التي لجأت إلى فصل الدين عن الدولة و تطبيق مبدأ المساواة على جميع المواطنين دون تفرقة بين دين و دين أخر.

[17] محمد فائق، نفس المرجع السابق ص 4

-غير أننا نجد المنظمات العالمية لحقوق الإنسان تتكرر زياراتها لدول العالم الإسلامي و هي في كل مرة تنتقد وضعية حقوق الإنسان و خاصة حرية المعتقد هما يمثل تمهيد للتدخل و تغيير الأنظمة بما يتلاءم و العلمانية العالمية التي تعني في الأخير القضاء على الدين.

-حيث ظل استغلال الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لوضعية هذه الحقوق في دول العالم الإسلامي لدرجة كان هامش الحرية مقيدا بمجموعة من القيود هما بدل على أن حرية العقيدة هي هدف الدول الغربية و رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[18]

[18] عيسى بيرم: الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والقواقع الطبعة الأولى (لبنان: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع 98) ص317 – 318

الفرع الثاني:انعكاسات العولمة الاقتصادية على حقوق الإنسان

- لقد مست العولمة الجانب الاقتصادي وأضفت عليه عدة إيجابيات نذكر على سبيل المثال منها:

-تغير ظاهرة معاصرة تجسد مجموعة متغيرات الجذرية متبادلة التأثير أهمها ما شهدته الدول من تعميق لاندماج لاقتصادياتها في الاقتصاد العالمي وانفتاح أسواقها على السوق العالمي.

-فتح الحدود والحرية انتقال الأموال وتحديد أسعار الصرف، لأسعار السوق الاستثمار الأجنبي.

- كما أنها تؤثر في تقديم عدد كبير من الفرص أمام مختلف البلدان، كما لنفاذ إلى الأسواق العالمية وتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين الفرص وزيادة كفاءتها في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

- انهيار الدولة القومية، وسيادة مكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان ومنها الحقوق الاقتصادية المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات المتعددة الجنسيات ومتعددة الحدود.[19]

[19] محمد حسين أبو العلا، ديكتاتورية العولمة ، مكتبة مديولي، بيروت: ط2 سنة 2004 ص149

المطلب الثاني: الانعكاسات الثقافية والاجتماعية للعولمة.

الفرع الأول: الانعكاسات الثقافية للعولمة.

-تمثل الثقافة مجموعة القيم التي تعتنقها جماعة ما، ومن حرص دعاة العولمة على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم وعلى بثها على المستوى العالمي، للتعايش مع العولمة والانصياع لمقتضياتها ويمكن القول أن العولمة الثقافية قد تمثلت في:

أولا: التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية.

أي تطلب المور الحسين على الأمور المعنوية، بحيث يولي الإنسان وجهه شطر الماديات، ويعرض عن الاعتبارات القيمية التي قد تمثل عائق يعترض طريق سياسات العولمة ومن هنا كان من المنطقي أن تتجه آليات العولمة الثقافية كالسينما العالمية والقنوات الفضائية الموجهة.

بمعنى التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي أو معنوي.

ثانيا: محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.

إذا كان هدف العولمة هو إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على فكرة المحلية والاقليمية، فإنه من الطبيعي أن يكون هدفها على الصعيد الثقافي هو محو الهوية الثقافية لمجتمعات الأطراف وطمسها.

إلا أننا نلمح بعض اليجابيات العولمة في الميدان الثقافي من خلال الترويج لفكرة الثقافة العالمية[20].

في إطار الترويج لفكرة الثقافة العالمية يميل المهندسون العولمة الثقافية إلى التركيز على ما يعرف بثقافة الصورة فهي المفتاح السحري لنظام الإنتاج وعلى الإنسان بالعالم فالصورة لا تحتاج للمصاحبة اللغوية إذا أنها تمثل لغة بذاتها، ولعل في ذلك يكمن خطورتها فإذا كانت فعالية الكلمة مرهونة بسعة الاطلاع اللغوي للمتلقي فإن الصورة على تحطيم الحاجز اللغوي تماما.[21]

[20] ممدوح محمد المنصور دراسة في المفهوم والظاهر والأبعاد الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة 2003 ص83

[21] ممدوح محمد المنصور، المرجع السابق ص86

ثالثا: السياسة الإعلامية في عصر العولمة.

إن الإعلام في عصر العولمة يشارك بفعالية ويعزز المصلحة القومية ويلبي حاجيات المواطن في إطار تخطيط استراتيجي يوظف الإمكانيات لتحقيق الحور الموضوعي مع العالم ويدعم الإعلام المشروع القومي للتحديث ويعزز مفاهيم الإصلاح الشامل المتكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويعمق المناخ الحرية والديمقراطية.

ونذكر من أهداف الإعلام ما يلي:

-دعم التحديث الثقافي وترسيخ التفكير العقلاني والعمل الجماعي.

-صقل خبرات الاعلاميين ودعم قدراتهم.

- تفعيل رسالة حقوق الإنسان وإحياء مفهوم الموطنة بإعتبارها أساس المساواة.

- تطعيم الأجيال الجديدة بالثقافة الجيدة في مواجهة الثقافة الوافدة عبر أقمار الفضاء.[22]

الفرع الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للعولمة.

-يرى أنصار العولمة أن إيجابياتها على صفوف الإنسان كثيرة لا يمكن حصرها فهي تشمل جميع النواحي والمجالات ومن بين الايجابيات الاجتماعية.

1- تنشيط الصناعات المختصة للاتصال المرئي وفتح مجالات للعمل أمام العمالة المتخصصة وان كان التطور المتلاحق في تكنولوجيا الفضائية قد ترك أثر أصول العملية

-إحلال العمالة المدركة للاستغناء عن سواها بحيث أصبحت سوق العمل هنا أكثر تخصص.

2- تعمل العولمة على تحويل الشعور بالانتماء من حالة خاصة (تعصب القبلية، ومجتمع، وطن) إلى الحالة العامة وهي الإنسانية حيث يخفض العداء بين المجتمعات، وتهدئة النزاعات التي تقود الحروب بين الدول وتجعل الأرض مدنية إنسانية تشحن بالمجتمع المدني العالمي.

انفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة التدرج الاجتماعي، ونظام الأسرة و الجوانب التكنولوجية[23].

[22] أحمد عيسى الإعلام وحقوق الإنسان في عصر العولمة مركز الإسكندرية سنة 2009 ص118-119

[23] سحر مهدي الياسري: انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان لجريدة الأصالي العراق، العدد الأول سنة النشر 14 ماي 2002 ص1

المبحث الثاني: سلبيات العولمة على حقوق الإنسان

-لقد أصبحت حقوق الإنسان في ظل العولمة خطابا عالميا تتصارع حوله السياسات الدولية.

وفي هذا الصدد أنشأت عدة منظمات من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان بحيث أثرت العولمة على كل من خطاب وممارسة حقوق الإنسان بشكل جذري.

بحيث مست العولمة جميع مجالات حقوق الإنسان المختلفة وكل سلبيات عديدة في كل مجال, بحيث عالجنا هذه السلبيات على هذا النحو.

وقد تناولنا في المبحث الثاني سلبيات العولمة على حقوق الإنسان وقسمناه بدوره إلى مطلبين :

أ-الانعكاسات السلبية على حقوق السياسية والاجتماعية.

ب-الانعكاسات السلبية على الحقوق الثقافية والاجتماعية.[24]

[24] عيسى بيرم: نفس المرجع السابق ص318

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والاقتصادية.

الفرع الأول: الانعكاسات السياسية للعولمة.

-سوف نتناول في الانعكاسات السياسية للعولمة أولا أثر العولمة على الدولة بحيث نتناولها في ثلاث نقاط وهي:

- العولمة وتقليص السيادة الوطنية.

-التدخل الدولي الإنساني.

-التدخل بهدف القضاء على الإرهاب.

أ-العولمة وتقليص السيادة الوطنية:

-إن بروز تيار العولمة بداية من خلال عالم بلا حدود اقتصادية ثم بلا حدود ثقافية قد يؤدي إلى نهاية العالم بدون حدود سياسية وان كانت سرعة العولمة السياسية أبطأ من سرعة العولمة الاقتصادية والثقافية إلا أن معالمها للدولة وهذا ما يجب توضيحه في النقاط التالية[25]

ب-التدخل الدولي الإنساني: إن مبدأ التدخل الإنساني لأجل حماية الأقليات رغم فعاليته وايجابياته في بعض الأحيان إلا أنه يصطدم ببعض قواعد القانون الدولي وببعض المبادئ الثابتة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة منها مبدأ حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية والذي يؤكد على سيادة الدول وسلامة أراضيها فإذا كان التدخل بهذا الشكل فالملاحظ أنه يشكل إهدارا لأحد المبادئ الثابتة في العلاقات الدولية والذي من غير أخذه في الحسبان يؤدي إلى انتشار الفوضى[26]

[25] عبد الخالق عبد الله العولمة جذورها وفروعها. مجلة عالم الفكر ع 28. 1999 ص5

[26] سمير أمين. العولمة والنظام الدولي الجديد. الطبعة الأولى بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2004 ص 58-59

التي لا تخدم الإنسانية كما هناك مبدأ آخر هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي لم يستثني أية حالة تشرع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما يتناقض ومفهوم التدخل وإن كان بهدف الحماية.[27]

-إلا أن هذا التدخل لأجل الإنسانية قد يحمل معه أطماعا استعمارية تتبلور شيئا فشيئا وفد كانت الإمبراطورية العثمانية إحدى ضحايا فكرة التدخل الإنساني لأجل حماية الأقليات فيما عرف آنذاك بالمسألة الشرفية كما كانت هذه الفكرة إحدى المبررات هتلر لاشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية حين شكا سوء معاملة الأقليات لألمانية في تشيكوسلوفاكيا خاصة وفي أماكن أخرى من أوربا بوجه عام[28]

ج- التدخل لهدف القضاء على الإرهاب:

أصبحت الحركات الإرهابية في عصر الإرهابية تحركها دوافع قومية وبدون أي مطالب سياسية واضحة أو غير منسجمة حال وجودها تتميز باللاعقلانية وصعوبة التحليل الموضوعي لمضامينها بسبب المنطق الإجرامي الذي تنطلق منه ومنها جمعتها الدول بطرق منحرفة تستهدف ممثلي هذه الدول وغالبا المدنيين الأبرياء

وما يمكن ملاحظته في عصر الحالي أن الإرهاب قد تطور في ظل العولمة وأصبح يستعمل كل الوسائل الحديثة من الاتصالات ونقل وإعلام, وغيرها لتحقيق أهدافه. [29]

[27] سمير أمين. المرجع السابق ص59
[28] محمد عبد القادرحاتم العولمة ومالها وما عليها (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة2005 ص155
[29] محمد صالح الدمبري . مقارنة حول حقوق الإنسان والعولمة والإرهاب. مجلة الفكر البرلماني 2004 ص 43

الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للعولمة

إن العولمة الاقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيرا في مسيرة العولمة.

أ-تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية:

مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من "الوطني" إلى "العالمي" أي من الدولة إلى القوى القومية أو المؤسسات العالمية , وهو الاقتصاد الذي يعمل من أعلى إلى أسفل يشكل مستقل عن الاقتصاديات القومية, أي العلاقات والتفاعلات الاقتصادية لم تعد تابعة من أساس قومي، وإنما أصبح الاقتصاد الكوني هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف التي يشملها في إطار ديناميكياته وبالتالي فهو الذي يحدد أو يفرض السياسات على المستوى القومي سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية.[30]

[30] ممدوح محمود منصور . المرجع السابق ص64

أما في عقد التسعينات فقد أثبت الوقائع أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرا ما أدى إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مختلفة (كما حدث في المكسيك والنمو الأسيوي والبرازيل وغيرها). وتظهر مخاطر العولمة على الاستثمار في النقاط التالية:

1-المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية الاستثمارات الأجنبية (خاصة الاستثمارات قصيرة الأجل.)

2-مخاطر تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الموقع الأكثر ربحية في العالم.

3- مخاطر التقلبات الناجمة عن المضاربات غير الرشيدة والأزمات المصرفية وعمليات غسيل الأموال.

4-تعرض السيادة الوطنية لمخاطر التبعية في المجال السياسة المالية والنقدية.

- ويلاحظ أن للعولمة سلبيات تؤثر على الفرد والدولة وخاصة في المجال الاقتصادي نذكر منها:

1-زيادة حدة التفاوتات الداخلية وتزايد المخاوف من انحسار الطبقة الوسطى حيث يتحول جزء منها إلى فقراء العاطلة عن العمل والجزء الآخر إلى الأثرياء من جراء المضاربات.

2-زيادة زيادة معدلات البطالة في الدول النامية بسبب احتكار الشركات متعددة الجنسيات.

3-اتجاه التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية في ظل غياب المنافسة المتكافئة.

4-ظهور آثار غير مواتية على الاستهلاك العائلي نتيجة توافر أنواع مختلفة من السلع المستوردة في الأسواق مع زيادة التعرض لأنماط الاستهلاك التي تمارسها المجتمعات الأكثر رخاء سلبا على الادخار والاستثمار ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.[31]

[31] عبير محمد علي عبد الخالق المرجع السابق ص53

المطلب الثاني: الانعكاسات الثقافية والاجتماعية

الفرع الأول: الانعكاسات الثقافية.

عند حديثنا عن العولمة وتأثيرها على الحقوق الثقافية فإننا نجد عدة إشكاليات يمكن أن نجملها في هاته الفقرة.

-منهم من يرى أن الثقافة لا تعولم وأن أية عولمة على حقوق الثقافية عي الهيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى –ومنهم من يرى أن استحالة قيام ثقافة معولمة.

غير أن العولمة الثقافية تؤدي إلى انقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب فضلا عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر عاجز.

لذا فالعولمة الثقافية هي خضوع الشعوب على الشعوب المسيطرة لثقافة الشعوب أيضا للمعايير السائدة في سوق السلع وغياب دور الدولة .

-انخفاض الاهتمام بالجوانب الروحية للحياة والتركيز على الجوانب المادية (العقلانية على حساب الروحية).

-سيطرة الو.م.أ على قنوات الإعلام الثقافي أدى إلى تدعيم الاحتراف الثقافي.

وجود مستويين من الثقافة أدى إلى زيادة الفجوة الثقافية بين مناطق الوطن الواحد.

أدى انتشار شبكات الانترنت والأقمار الصناعية والاستخدام غير المتوازن لها إلى انحراف الثقافة عن القيم والمعتقدات[32].

[32] خالد الحربي. العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي (دراسة مفكرته الاسكندرية منشأة المعارف طبعة الأولى2003 ص80

الفرع الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للعولمة.

-إن المجال الاجتماعي هو الأكثر تأثيرا على العولمة

-أولا:تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية.

لقد أضعفت العولمة جانب الولاء القومي الذي يمثل ركيزة التضامن والتماسك القومي وأساس الاستقرار السياسي ولاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات.

وهكذا يمكن القول بأن للعولمة آثار سلبية خطيرة على التكامل السياسي للعديد من المجتمعات فقد أدت إلى إضعاف مفهوم الوطنية بمعنى الارتباط بالإقليم أو الوطن, ومن ثم إضعاف عاطفة الوطنية أو الشعور الوطني كأساس لبناء ونهضة الدول, لحساب مفاهيم أخرى فوقية كالكونية والعالمية.

ثانيا:التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.

لقد هيأت سياسات العولمة للإخلال بالعديد من المواقع الطبقية الاجتماعية, ولشق جانب كبير من المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات, وكذا لتعميق حدة الفارق الطبقية واتساع الهوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء ولعل من اخطر آثار العولمة الاجتماعية تآكل الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات المدنية, كما تعد الطبقة الكابحة لتيارات التطرف والتعصب والتيارات الفوضى.

ثالثا: زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي.

-أسهمت سياسات العولمة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد من المجتمعات وقد تجلت الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة بصفة أساسية في تفويض أركان النظم الاجتماعية وضعف درجة الالتزام بالمعايير والأنماط الاجتماعية.[33]

وقد أثرت العولمة سلبا على شرعية العديد من النظم السياسية وعلى مصداقية المؤسسات السياسية الحاكمة في العديد من الدول.

وكذا عجزها عن تلبية الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة لشعوبها وعن توفير الرعاية الاجتماعية, ذلك فضلا كما ترتب عن العولمة من اهتزاز واختلال في منظومة القيم في العديد من المجتمعات.

كما أنه في عصر العولمة باتت الدولة القومية مكبلة الأيدي, غير قادرة على فرض النظام يشكل حازم أو صارم اعتمادا على الأساليب التقليدية في مجال الإكراه الاجتماعي و ذلك بعامل تراجع سطوة الحكومات و تصاعد قوة نزعات التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي و حماية حقوق الإنسان،و زيادة الوعي السياسي ...الخ.

-هذا و قد تواكب مع هذه التطورات،تزايد الضغوطات الاجتماعية و التي تمثلت في :

1-ارتفاع معدلات البطالة مع تراجع عرض العمل و تسريح العمالة.

[33] ممدوح محمد منصور، المرجع السابق ص 94 - 122

2-انتشار ثقافة العنف و هي ثقافة تهدف إلى سحق الأخر أو نفيه فضلا عن تراجع قيمة التسامح مما أدى إلى انتشار الحركات المتطرفة و كذا نزعة كراهية الأجانب.

3-تزايد حدة الإحباط النفسي لدى العديد من الشعوب ولا سيما في دول الجنوب إما كنتيجة لعوامل اقتصادية كالحرمان الاقتصادي, أو عوامل ثقافية أو قيمية كالإحساس بالاغتراب[34]

وما يلاحظ كذلك عن السلبيات العولمة على الحقوق الاجتماعية على أن عمليات العولمة المتسارعة أخذة في دمج العالم على قاعدة تفارقيه من التناقضات و الصراعات .

ففي جهة من العالم تتراكم الثروات وتتحسن بإطراد مؤشرات الحياة لفئة من الناس، وفي الجهة الأخرى بنمو التخلف والفقر ويستعد الصراع الاجتماعي مع أنه يبدو مسدود الأفق تلجمه العمليات الاندماجية الجارية على الصعيد العالمي.[35]

- ويشير التحرير الخاص بالموارد العامية، إلى أن الجزء الأعظم من العالم تحول على عالم بؤس، عالم غني ببضع مدن فقط.

وبأحياء فقر وجوع هي الأخرى كبرى ويسكنها مليارات من البشر لا يسدون رمقهم إلا بعناء[36]

ويمكن أن تمثل على ذلك بما تطرق إليه ميهوب غالب إذ قال في آخر إحصاء كشف تقرير بريطاني بشأن النمو العالمي تبين أن ثروة ثلاث أغنياء أمريكان تعادل أو تزيد على ثروة 48 دولة فقيرة.

وأن 225 ثريا يملكون ألف مليار دولار وأن 48أمريكيا تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يصل عدد سكانها 1.4 مليار نسمة ويصل ناتجها المحلي إلى 700 مليار دولار[37]

- لقد أدرك دعاة العولمة، أن السعي إلى تغيير المفاهيم الاجتماعية للدول والشعوب غاية لا تدرك دون تغيير المفاهيم المتعلقة بالأسرة والأم والطفل، ومن هنا راح دعاة العولمة ينادون بحقوق هؤلاء وسبل حمايتها من الاضطهاد، إلا أن هذه الدعوات كانت تسعى في الواقع إلى إفساد هؤلاء واختراقهم وإفساد المرأة والمتاجرة بها واستغلالها في الإثارة، وتعميم فكرة تحديد النسل وتعقيم النساء وتأمين هذه السياسات وتقنينها بواسطة المؤتمرات ذات الصلة[38]

و بمراجعة بسيطة لمقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة للفترة من 5-13 سبتمبر1994 يمكن القول على ما يلي:

1- أن هذه المقررات ركزت على كون الفرد الأساس ومصالحه و رغباته في المعيار، لا الدين ولا الأمة و لا العائلة و لا التقاليد ولا العرف.

---

[34] ممدوح محمد منصور، المرجع السابق ص102

[35] علي يوسف الشكري، المرجع السابق ص 30

[36] world ressource 1996-1997 the urban environment woshington DC p3

[37] ميهوب غالب أحمد، الحرب العولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل –المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ع 256، سنة 2000، ص64

[38] علي يوسف الشكري ، نفس المرجع السابق ص33

2- أنها تحدثت عن ممارسة الجنس دون أن تفترض وجود رابطة الزواج، والمهم في النظر هذه الوثيقة ألا تؤدي هذه الممارسة إلى انتشار الأمراض، من خلال نوعية المراهقين وتقديم النصائح المتعلقة بممارسة الجنس ومنع العمل وتوفير منتهى السرية لهم واحترام حقهم في الاحتفاظ بنشاطهم الجنسي سرا على المجتمع.

3- أن هذه المقررات إستهجنت الزواج المبكر كونه يؤدي وفقا لرأي المؤتمرين، إلى زيادة معدل المواليد.

4- إستهجنت الوثيقة الأمومة المبكرة دون أن تميز بين ما إذا كانت هذه الأمومة قد حدثت في نطاق الزواج الشرعي أم خارجه، لأنها ترى أن هذه الأمومة تزيد من معدلات النمو وتقيد المرأة من العمل والمساهمة في الإنتاج.[39]

[39] المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – القاهرة 13سبتمبر 1999

الفصل الثاني: السيادة الوطنية في ظل العولمة وانعكاساتها على الدول النامية

-إن العولمة دور كبير على سيادة الدولة,بحيث أثرت فيها داخليا و خارجيا.

كما أنها نجحت في توظيف دور الدولة.

و هذا من خلال ما تقدمه من إنجازات تتجاوب مع منطقها الجديد.

و هذا سبب يظهر لنا أن للعولمة سلاح ذو حدين فمنها كان الحد النافع لهذه العولمة, فإن الحد الضار لابد يثبت سموه في أي وقت و بأي وسيلة كانت.

-من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية و كذا انعكاساتها على الدول النامية.

-المبحث الأول: تأثير العولمة على السيادة الوطنية.

لقد شغل تأثير العولمة على مفهوم السيادة و وضعية الدولة القومية حيزا لا يستهان به من اهتمامات المحليين السياسيين في رؤيتهم للعولمة التي تهدف لجعل الشيء على المستوى العالمي,أي تنقله من المحدود إلى اللامحدود المتملص من كل مراقبة,و المحدود طبق لهذا التعريف يكد على دور الدولة القومية,التي تتمتع بسيادة وطنية كاملة تستطيع من خلالها توفير الحماية الداخلية و الخاصة, أم اللامحدود فهو النطاق العالمي,حيث تسعى العولمة إلى إلغاء حدود الدولة القومية في المجالات الاقتصادية و المالية و السياسية و التجارية وتعميم نمط معين من الأفكار يشمل الجميع.

-المطلب الأول:الانعكاسات السياسية و الاقتصادية للعولمة على السيادة الوطنية.

لقد وجدت الدول القومية نفسها لا تقوى على الضم و تقبل جل التأثيرات التي جاءت بها العولمة,بل حتى أن الدول الزائدة في رسم السياسات العولمة هي في حد ذاتها تضطر إلى وضع و نهج سياسات حماية اتجاه العولمة و تأثيراتها[40] عموما يبدو و أن هذه المخاطر التي يستوجب رفع التحدي بشأنها تتصف بطابعها السياسي و كذلك الاقتصادي.

-الفرع الأول:الآثار السياسية للعولمة:

تأثرت بنية السياسة في زمن العولمة إذ انتابها الضعف و لكن ما تشاهده ليس نهاية الدولة أو انهيار بنائها بل الأمر يدل على ظهور شكل خاص من أشكال الدول و تعد السيادة الوطنية من أهم أركان الدولة و قد ورد مبدأ السيادة في الفقرة**1**من المادة**2**من ميثاق الأمم المتحدة و أعلنت جميع الدول الأعضاء تمسكها به و ضرورة احترامه و هو أحد الأعمدة التي يقوم عليها النظام الدولي كما يعد من دعائم القانون الدولي و مارست الدول سيادتها إلى زمن غير بعيد بغاية الصرامة و بشكل مطلق على

أراضيها و من يسكن فيها و كان لها حرية المطلقة في رسم سياساتها الداخلية و الخارجية و التحكم بما يجري على الساحة الوطنية,[41]

[40] عياشي حفيظة،العولمة والسيادة في ظل العلاقات المعاصرة، أطروحة نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام والعلاقات السياسيةكلبة حقوق جامعة وهران 2006 ص137.

[41] بلقاسم محمد الغاليي، العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي ، الامارات العربية جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ط 1 سنة2007 ص87.

و كانت الدول لا ترضى بأي تدخل في شؤونها الداخلية بين أن هذا المفهوم بدأ بتناقص بفعل قوى العولمة فلم تعد قادرة على القيام بضبط حركة المجتمع و حصر أفراده و لم تعد تصنع المعايير القانونية و تشرف على تنفيذها,و ما أضعف سيادة الدولة الابتكارات التكنولوجية على البث الإذاعي و التلفزيوني و الهواتف النقالة الفاكس و الكمبيوتر و الانترنت و برامجها التي تخترق الحدود وتجعل صاحبها يحول العملة و يمد الأطراف الخارجية بمختلف الملفات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و لا تستطيع أي سلطة مراقبته مهما كان لها من النفوذ السيادي,كما تبدو سيادة الدولة آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع و الخدمات,و لم تعد حدود الدولة في السوق

بل أصبح العالم كله مجالا للتسويق المعلومات والأفكار كفكرة الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة وأصبحت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية لا أصبحت شكلية، سواء تمثلت في الحواجز الجمركية أو الحدود ممارسات السياسات النقدية و المالية أو حدود الولاء والخضوع، وهكذا بدأ مفهوم سيادة الدولة يتآكل محليا ودوليا في عصر العولمة وقد بدأ يتناقص من داخله وخارجه على كافة المستويات فهو محاصر من جميع جوانبه وتقلص السيادة يظهر جليا.

في أيعاد مشروع **المحكمة الجنائية الدولية** حيث تعتبر عولمة للعدالة خاصة إذا نظرنا إلى أثارها على السيادة التشريعية والقضائية للدول وإمكانية استغلالها من قبل بعض الدول تمارس الكبرى او مجموعات الدولية للتدخل في سيادة الدول الأخرى، كما بدأت الدول تمارس السياسات المالية والنقدية التي تملي عليها من المؤسسات وهيئات خارج حدودها، بل إن وصفة الإصلاح الاقتصادي وهيكلة المؤسسات تعرض جاهزة على الاقتصاد دول العالم الثالث. كما أن العولمة قد استطاعت اختراق.

الحدود دون جيوش عبر الوسائل الاقتصادية ومالية، وذلك من خلال مؤسسات دولية كصندوق النقد دولي وغيره من الهيئات الأممية ذات نفوذ على العالم[42].

أهم الانعكاسات السياسية للعولمة:

لقد تنوعت انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا على حد السواء، ولعل من أبرز الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي:

أولا:تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول:إن العولمة في جانبها السياسي تعمل على تقليص احترام السيادة و الحكم الذاتي للأفراد و حقوق الإنسان,و تحد من مبدأ سيادة الدولة نفسها فلم تعد السلطة الفردية للدولة[43]

[42]بلقاسم محمد الغالي، نفس المرجع السابق ص88.

[43] David held : Democracy and global order from the modem: state to cosmopolitan: govarnaty

Waclington 1995 p103

القومية هي هدف العلاقات الدولية,بل أصبح الاهتمام بالمؤسسات العالمية هو الهدف و ذلك يؤثر على قدرة الحكومات على ضمان مصير و مستقبل مواطنيها,فالعولمة تقلص من دور الديمقراطية في الدولة القومية.

لقد لحق هذا المفهوم التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين, و قد كان مرد ذلك إلى أمور عدة:

أ-التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية,و النظم الدولية التي تتضمن قواعد و أحكاما ملزمة لعموم الدول.

ب-الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية, و نحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق و تكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية.

ج- الاتجاهات الحديثة في مجال تقنية قواعد المسؤولة حال وقوع الضرر يصرف النظر عن مدى مشروعية أو عدم المشروعية الفعل الذي تسبب في وقوعه كتابات بعض فقهاء القانون الدولي أمثال Alvrez في نظريته عن **الاعتماد الاجتماعي الدولي متبادل** والتي تدعو إلى ضرورة تحقيق لوح من

المواءمة بين الاعتبارات الصالح الدولي العام وبين مقتضيات السيادة الوطنية للدول.

هـ- الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القوميات، أو فوق قومية ومن خلال هذه العوامل التي أدت إلى انتقاص من سيادة الدول يرى كل من **wiliams** و **Clark** ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة يهدف تقديم تعريف جديد له، يكون أكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر، وهم يشيرون هنا على الصور الجديدة من السيادة مثل: السيادة الجزئية، أو المقيدة أو المشتركة، ومن جهة أخرى هناك من يرفضون فكرة إعادة التعريف مفهوم السيادة أو تحديد مضمون معاصر له، إذ يرون أنه من الأفضل تجاوزه والانتقال إلى ما يسمى بمفهوم الحكم في المرحلة ما بعد السيادة وكان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون . الداخلية للدول الأخرى، تحت مظلة عدة مبررات كالتدخل لاعتبارات إنسانية أو التدخل لحماية حقوق الإنسان والأقلية العرقية[44].

[44]ممدوح محمد منصور، العولمة: دراسة في مفهوم و الظاهرة والابعاد دار الجامعة الجديدة 2003 ص 43

.

ثانيا: تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها:

لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية، فقد أدت إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمنا طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدتها وإنما راحة تتوارى مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارها إلى درجة الطغيان على دور الدولة القومية ويتمثل هؤلاء اللاعبين الجدد في الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة القوميات، وكذا المنظمات غير الحكومية، إلى جانب المنظمات الدولية، التي تعاظم دورها واتسعت مجالات أنشطتها وصلاحياتها و اختصاصاتها، ويمكننا أن نمثل أبرز الأسباب أو العوامل التي هيأت إلى إضعاف دور الدولة القومية وتراجع دورها في الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية، وقد تواكب التحول الديمقراطي من الناحية السياسية مع التحول إلى الأخذ بنظام اقتصاديات السوق،وتحقيق قبضة الحكومات على النشاط الاقتصادي والحد من التدخل الحكومي في التنظيم أو التقييد المعاملات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية، وقد تمثل الهدف من وراء هذا التحول في الحد من دور الدولة

في المجال التشريع الاقتصادي المالي والنقدي والتجاري وبهدف إضعاف قدرة الدول والحكومات على إدارة الاقتصاديات الوطنية، تمكينا للتشريعات العالمية وآليات السوق من التأثير بفعالية أكبر وعلى نطاق عالمي أكثر اتساعا، وقد كان من أبرز كظاهر العولمة في هذا الصدد دعوة الدول كبرى والمنظمات الاقتصادية العالمية إلى تصفية القطاع الاقتصادي الحكومي من خلال بيعه للأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة، وذلك من خلال ما يعرف بسياسة الخصخصة

وقد كان الهدف الحقيقي من وراء تبني هذه السياسة هو:privatisation

01- إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية بعد تصفية القطاع العام (الخوصصة) ومن تم الحد من قدرتها على التأثير الكلامي السامي في الأسواق المحلية، وأيضا كمنافس محتمل يخشى جانبه من الجانب القطاع الخاص أو الأجنبي.

02- إضعاف السيطرة الحكومية على الأفراد، أذ لم تعد الحكومة هي أكبر صاحب عمل، ومن ثم فقدت سلطتها وسيطرتها على الملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها ويدينون بالولاء[45].

[45] د. محمد محمود منصور، مرجع السابق ص47.

03- إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية من خلال تملك حقوق الملكية في المشروعات الاقتصادية، وهو ما هيأ للسيطرة على الأجنبية على القدرات الاقتصادية للعديد من الدول وجعلها تحت رحمة الرأس مالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: مظاهر التدخل السياسي للعولمة:

تتدرج مظاهر العولمة السياسية تحت:

أولا: التدخل بموجب حماية حقوق الإنسان:

طلبت الدول الكبرى بإقراره في الاجتماعات 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث إنها كانت متحمسة لتعديل مفهوم السيادة الدولة على النحو بفتح الطريق أمام التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتهم بانتهاك حقوق الإنسان أو ممارسة سياسة تميزية ضد أية فئة من الفئات المكونة لشعبها وهذا التعديل فتح الباب أمام تأسيس مبدأ التدخل الإنساني خاصة وأنه ليس هناك توفيق موضوعي متفق عليه لاعتبار أمام جريمة ضد الإنسانية أو انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، واهم نموذج لذلك هو حالة **كوسوفو** نهاية التسعينات قبل أن نحشد الآلة الفكرية القريبة لتكريمه على المستوى النظري وانتزاع قيود الدولي له[46].

ثانيا: الإصلاح الديمقراطي:

ظهرت قوى التغير الديمقراطي بعد أن قررت أمريكا فجأة أن تنمو الديمقراطية في العالم، وقد انعكست التطورات السياسية والاقتصادية على صعيد السياسة الدولية حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتل مواقع السياسية مكنتها من تقرير مسار السياسة الدولية خاصة بعد الحرب الخليج الثانية، وهذا لا يعني أن أمريكا جادة في سعيها لنشر الديمقراطية و الإصلاح، حيث من الممكن أن يكون السبب في ذلك هو لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين الحماية لمصالحها.[47]

[46] ليلى حلاوة، السيادة..... جدلية الدولة و العولمة في

http:/ aldjamahir- maktoolblog.com
2010/04/12، 20:19

[47]

ثالثا: مكافحة الإرهاب:

إن الإرهاب السياسي يأخذ بعدا دوليا ويسمى إرهاب دولي إذا تجاوز حدود الدولة الواحدة كأن يمارسه أفراد أو جماعات ضد مصالح دولة غير التي ينتمون إليها أو ضد مصالح دولتهم المتواجدة خارج الدولة، هذا ويلاحظ أن التوجه الأمريكي الأخير في محاربة الإرهاب الدولي من منطلق أن كل أنواع الإرهاب تهدد السلام الدولي والأمن العالميين وبالمفهوم الأمريكي تهدد المصالح الأمريكية، ومن هنا لا حظنا إرسال الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية إلى الفلبين والصين واندونيسيا و جو رجيا وقبل ذلك إلى لبنان والصومال.

1- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية:

مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من **الوطني** إلى **العالمي** أي من الدولة إلى القوى عبر القومية أو المؤسسات العالمية، وهنا تشير العولمة الاقتصادية أو الاقتصاد المعولم إلى الاقتصاد الكوني، وهو الاقتصاد الذي يعمل من أعلى إلى الأسفل بشكل مستقل عن الاقتصاديات القومية، أي أن العلاقات والتفاعلات الاقتصادية لم تعد بالغة و في أساس قومي، وإنما أصبح الاقتصاد الكوني هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف الذي يشملها في إطار دينامكية وبالتالي فهو الذي يحدد أو يفرض السياسات على المستوى القومي سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الحكومية أو الكيانات الحكومية، ولحل المستوى في ذلك ما يشير إلى أن ثمة نخبة اقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الاقتصادية العالمية.[48]

2-تزايد سطو المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية:

أن من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية تزايد النزعة نحو الحكم على المستوى Thompsonيرى

العالمي في المجال الاقتصادي، أو عبارة أخرى انتشار النشاط الدولي لوضع المعايير وهو ما تضطلع به المنظمات الدولية، كالبنك الدولي لإنشاء والتعمير،والصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والتي يمكن اعتبارها القوة الضاربة للعولمة الاقتصادية، لقد أصبح هذا الثالوت بمثابة آلية التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، ولعل مما يدل على ذلك ما أعلنه مدير منظمة التجارة العالمية حين صرح قائلا:" إننا تكتب دستور الاقتصاد العالمي واحد [49]

[48] ممدوح منصور المرجع السابق ص64

[49] ممدوح منصور المرجع السابق ص67.

3-تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالمي:

يرى دعاة العولمة إن إزالة القيود الإقليمية وتحرير التجارة والسماح بحرية انتقال رؤوس والأموال والسلع والمواد الخام والأفراد، يهيئ لزيادة كفاءة إدارة الموارد على المستوى العالمي من خلال الإفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل، غير أن ملاحظة الواقع العملي لنظم التجارة العالمية تشير إلى أن تحرير التجارة ليس إلا شعارا ترفعه الدول المتقدمة لفتح أسواق دول الجنوب أمام منتجيها في الحين لا يمح عملاء لصادرات " ترفعه الدول المتقدمة لفتح الأسواق" دول الجنوب أقل كلفة بدخول أسواق الدول المتقدمة، إما بدعوى عدم التزامها بمعايير الجودة وإما من خلال أساليب تقديم الدعم الحكومي المستمر للمنتجين المحليين أو من خلال خوض رسوم مانعة أو تحديد حصص كمية للواردات، وهو ما يدل على أن تحرير التجارة يخدم فقط مصالح الدول الكبرى.

-إن هذه الدول تسعى من خلال آلية التقسيم أو التخصص في العمل من خلال القيود التي تفرضاها على نقل تكنولوجيا واستخدام الحقوق الفكري إلى احتكار إنتاج السلع ذات التكنولوجيا الفائقة، التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد، بل تعتمد أساسا على المعرفة، وهي صناعات نحقق قيمة كبيرة في حين ستجد دول الجنوب نفسها مجبرة على التخصص في مجالات الصناعات الإستخراجية والتحويلية إذ الصناعات الثقيلة وهي الصناعات كثيفة العمل لا تحتج إلى مهام فنية أو تكنولوجية متطورة فضلا عن أنها تحقق قيمة قليلة، كما قد تجبر دول الجنوب على التخصص في المجال الصناعات الأكثر تلويثها للبيئة.[50]

4- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمية:

تشير الإحصاءات إلى أنه من بين 200 من القوى الاقتصادية الكبيرة في العالم هناك نحو 160 منها الشركات عابرة للقوميات، و 40 فقط من حكومات الدول القومية التي بانت فريسة لهذه الإمبراطوريات الاقتصادية العملاقة وقد فمثل ذلك الاستغلال في :

أ- استخراج الخامات الموارد الطبيعية من الدول النامية بأسعار متدنية وهو ما يعد استنزافا لهذه الثروات استجابة للتطلعات وأطماع القوى الكبرى.

ب-استغلال العمالة المحلية رخيصة الأجر في ظل غياب المنظمات عمالية قوية في الدول النامية كما نلتزم الشركات العالمية بالتأمين الاجتماعي أو برعاية الصحية أو بالتعويضات نهاية الخدمة[51]

[50] ممدوح منصور المرجع السابق ص67.
[51] ممدوح منصور المرجع السابق ص70.

ج- اعتماد هذه الشركات على الخبرة التكنولوجية وعلى جهود الحث و التطوير في الدول الصناعية المتقدمة وعدم إتاحة المجال أمام دول الجنوب لبناء قاعدة علمية أو التكنولوجية خاصة بها.

هـ- التهرب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول الجنوب عن طريق عدم إظهار الأرقام الخفيفة للأرباح المخففة.[52]

مظاهر التدخل الدولية الاقتصادية:

والتي تأتي على رأسها، شروط الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ شرط OMC المنظمة العالمية للتجارة

المعاملة الوطنية مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ومبدأ إلغاء القيود الجمركية ومبدأ الثقافي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ عامة و استمرارية وكلها تهدف على تحديد المبادلات التجارية وذلك بالتحكم في السياسات الوطنية ولاسيما سياستها الدولة الضعيفة المجبرة على التكيف والتخلص من أي إجراء تفاديا للمقومات المنصوص عليها، فهي تسعى خلف قناع التبادل الحر المعتاد إلى حماية الأسواق الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة، كما أن هذه المنظمة أصبحت منذ 1995م مؤسسة

مخصص بها سلطة متعددة الجنسيات أو خارج كل رقابة من أشكال النقابات المعروفة، حيث أنها تتدخل في التشريعات الوطنية في مادة قانون الشغل أو البيئة أو الصحة العمومية ضد الحرية التجارة كما يمكنها إلقاء مالا تراه مناسبا، إلى بالنسبة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقد أثارت سياسات التنمية الاقتصادية في عدد من الدول النامية قضايا متعلقة بسلامة الحكم ونزاهته وتطور لاستقرار مبادئ السيادة لكل دولة وضرورة عدم التدخل في شؤونها الداخلية، فقد وجدت هذه المؤسسات التمويلية صعوبة في التوفيق بين الاحترام و المبادئ المستقرة والحاجة إلى التوجيه النظر إلى أهمية سلامة أساليب الحكم القائمة مع ذلك فقد أظهره تجارب التنمية في العديد من الدول الخاصة إفريقيا إن فشل التنمية كان راجعا على فساد النظم السياسية، وهذا النوع من المس بالشؤون السيادة للدول، أما بالنسبة للمنظمات الغير الحكومية منظمة **العفو الدولية** السلاح الأخضر والتي يؤسسها الأفراد فلا يمكن الحديث عنها في المجال المس بسيادة الدول لأنها لا تشكل سوى أداة للضغط و لا تملك القدرة على منافسة الدول ندا لند.[53]

[52] ممدوح منصور المرجع السابق ص75.

[53] ولد محمد عيسى محمود، الشركات المتعددة الجنسيات والاقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية ص90 .

الشركات المتعددة الجنسية:

الشركات المتعددة الجنسيات عكس المنظمات الغير الحكومية، هدفها الربح تملك الجنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول وتمارس أنشطة إنتاجية عالمية لكن مركز قراراتها موحد، تلعب هذه الشركات ادوار السياسية الخطيرة،وتفرض وجهات النظر هي على الدول الضعيفة وحتى القوية أحيانا التي لعبت دورا ITT عبر آليات الضغط التي تملكها، و الآثار الأكثر رمزية، ما قامت له شركة الأمريكية SALVADOR ALLENDE مهما في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب سلفا دور ليندي ويمكن أن نذكر أيضا الحالات التي تُتَجار فيها هذه الشركات سر مع دول تحت حصار أو البلدان ليست لها علاقات طيبة مع حكوماتها ولقد برز خلال السنوات الأخيرة جيل جديد من هذه الشركات الكبرى القوى اقتصادية موازية للدول بل ويفوق حجم تعاملاتها قدرات الدول المتوسطة، فضمن100 أقوى وحدات اقتصادية لصالح هذه الشركات المتعددة الجنسية، وتتحرك هذه الشركات على الصعيد العالمي وكان العالم لم تعد له حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية، متجاورة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط الاقتصادي و الصناعي.[54]

غير أن هذه التي تفرط في تقرير وتأثر الشركات وضعية علاقاتها بالدول الكبرى التي تحتضنها مقراتها المركزية، و في الحالات كثيرة غير قابلة للعد تستعمل هذه الشركات من قبل الامبريالية العالمية لتحقيق بعض الأهداف التي تعبر عنها بالوسائل الأخرى السياسية، وفي جميع الأحوال فإن أغلب هذه الشركات تحتفظ بكثير من خصائصها الوطنية، وهي تنتج وتستثمر وتصدر عموما أكثر انطلاقا من مجالها الوطني باستثناء الشركات التي تنتمي إلى بلدان صغيرة مثل سويسرا و هولندا و السويد حيث أسوقها محدودة فإن الشركات الألمانية واليابانية تحافظ على جزء أساسي من استثماراتها الإنتاجية في بلدانها الأصلية.[55]

[54] ولد محمد عيسى محمد محمود، ننفس المرجع السابق ص93.
[55] ولد محمد عيسى محمد محمود، نفس المرجع السابق ص95

المطلب الثاني: الانعكاسات الثقافية والاجتماعية للعولمة على السيادة

بالإضافة إلى الآثار السياسية والاقتصادية للعولمة هناك آثار ثقافية واجتماعية.

الفرع الأول: الآثار الثقافية للعولمة.

تمثل الثقافة مجموعة القيم التي تعتبرها جماعة ما، وتنصاع لها في امتيازاتها و في أسلوب معيشتها، وهكذا فإن السعي إلى التأثير في سلوك الأفراد و الجماعات حتى يتم التأثير في عقولهم وإرادتهم، أي في ثقافاتهم، ومن هنا غرض دعاة العولمة إلى الترويج لمجموعة مترابطة من القيم وعلى بثها على المستوى العالمي، للتعايش مع العولمة والانصياع لمقتضياتها ويمكن القول أن العولمة قد تمثلت في [56]

1- التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية.

2- محو الخصوصية الثقافية، والترويج الفكرة الثقافية العالمية.

- كما قد أفادت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في08 فيفري 2001 أن تتصف اللغات المحلية في العالم في طريقها للزوال، الدراسة من أن 90% من اللغات المحلية سوف تختفي في القرن 21م، وكل ذلك المجهود، هو محاولة هضم الثقافات الموجودة في الثقافة الواحدة هي الثقافة القريبة وبالذات الأمريكية والدليل على ذلك أن 90% من البرامج تبث باللغة الإنجليزية[57].

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للعولمة.

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت على نحو سلبي بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات و لاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة ومن أبرز هذه الآثار:

1- تراجع الولاء القومي تحت وطأت الانتماءات العرفية أو القبلية أو الطائفية

- لقد أضاعت العولمة جانب الولاء القومي الذي يمثل ركيزة التضامن والتماسك وأساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات وهكذا يمكن القول لأن العولمة لها أثار سلبية خطيرة على التكامل السياسي للعديد من المجتمعات، فقد أدت إلى أضعاف مفهوم الوطنية بمعنى الارتباط بإقليم او الوطن، ومن ثم إضعاف عاطفة الوطنية أو الشعور الوطني كأساس للبناء وتصفية الدول، لحساب مفاهيم أقوى قومية كعالمية والكونية. [58]

---

[56]محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية في

http:/ aldjamahir- maktoolblog.com

[57]محمد الجوهري ، العولمة و الثقافة الإسلامية، القاهرة، دار الأمين ط1 2002 ص 74

[58]ممدوح منصور نفس المرجع السابق ص94.

2- لقد هيأت سياسات العولمة لإحلال بعديدة من المواقع الطبيعية الاجتماعية ولنسق جانب المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات، وكذا التعميق حدة الفوارق الطبقية و اتساع الهوة الاجتماعية بين الأغنياء و الفقراء ولعل من اخطر أثار العولمة الاجتماعية تآكل الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات حيث يمكن أهمية هذه الطبقة في أنها النواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما تعد الطبقة الكابحة لتيارات التطرف و التعصب وتيارات القومية.

كانتا زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي أسهمت سياسات العولمة في زعزعة الاستقرار في العديد تجلت الانعكاسات السلبية الظاهرة العولمة بصفة أساسية في تعويض أركان النظم الاجتماعية.

فقد أثرت العولمة سلبا على شرعية العديدة من النظم السياسية وعلى مصداقية شعوب هذه الدول لعجز حكوماتها عن إيجاد الحلول الفعالة لموجهة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، وكذا عجزها عن تلبة الاحتجاجات والمتطلبات المتزايدة لشعوبها ذلك فضلا عما ترتب عن العولمة من اهتزاز و اختلال في منظومة القيم في العديد من المجتمعات.

- كما أنه في عصر العولمة الدولة القومية مكبلة الأيدي ، عبر قادرة على فرض النظام بشكل حازم وصارم اعتماد على الأساليب التقليدية في المجال الإكراه الاجتماعي وتلك بعامل تراجع سطوة الحكومات وتصاعد قوة نزاعات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وحماية حقوق الإنسان، وزيادة الوعي السياسي....الخ.

هذا وقد تواكب مع هذه التطورات تزايد الضغوطات الاجتماعية والتي تمثلت في:

أ- ارتفاع معدلات البطالة مع تراجع العمل وتسريح العمالة في إطار برامج الخصخصة و الأخذ نظام آليات السوق مما ترتب عليه فقدان الأمان الوظيفي لجانب كبير من قوة العاملة بالعديد من الدول.

ب- انتشار ثقافة العنف وهي ثقافة تهدف إلى سحق الآخر فضلا عن تراجع قيمة التسامح مما أدى إلى انتشار النزاعات المتطرفة وكذا نزعة كراهية الأجانب وما تبع ذلك من تزايد حدة التعصب بكافة صوره.

ج- تزايد حدة الإحباط النفسي لدى العديد من الشعوب و لاسيما في دول الجنوب إما كنتيجة لعوامل اقتصادية بالحرمان الاقتصادي، أو لعوامل سياسية كضعف المشاركة السياسية وانتشار الفساد السياسي أو عوامل ثقافية أو قيمة كالأساس الاغتراب. [59]

[59] ممدوح منصور المرجع السابق ص102.

المطلب الثالث: مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة.

اختلفت الآراء حول مستقبل السيادة الوطنية ومن خلال ما سيقدم نستعرض أهم هذه الآراء.

الاتجاه الأول:استمرارية الدولة القومية وسيادتها في ظل العولمة.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل تعود جذورها إلى فترة الحرب العالمية**II**، وخلال فترة الخمسينيات والستينيات التي شهدت قرنا من التكامل الاقتصادي. ويذهب بعضهم إلى القول أن التجارة بين الدول الأوروبية لم تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل الحرب العالمية الأولى إلا في مطلع القرن العشرين.

ويرون كذلك أن تلك الحقبة التاريخية شهدت تكاملا اقتصاديا مضطردا ونمو كبير في حجم التجارة واستبيانا كبيرا في رؤوس الأموال، وهم يرون أن تلك البيئة التي عاشت ضمنها الدولة الوطنية لم تضعفها بل على العكس زادت من قوتها وظلت قادرة على التعامل مع معطيات ذلك الواقع.[60]

يعتبر كينت والتزkenhten من ممثلي هذا الاتجاه، بالإضافة إلى كل من بول هيرتس و ج ثومسون و روبرت كوهين، وروبرت بويرود ايثال دراش وجندز ومايكا مان.

وهؤلاء كلهم يتفقون جميعا على أن هنالك القليل من التغير أصاب مركزية الدول الوطنية و أهميتها في النظام الدولي، وبدت أنها الفاعل الرئيسي في النظام الدولي.

ويدلل مايكل مان على ذلك باستعراضه لعدة ظواهر رافقت العولمة لكنها تضعف من الدولة الوطنية، بل عززت قوتها بالرغم من بعض التغيرات التي طرأت على بعض وظائفها، فيرى على سبيل المثال لا لحصر أنه منذ 1950لم تختف من النظام الدولي دولة واحدة (باستثناء قيام الجنوبية و اليمن الجنوبية التي تعرضنا لعملية دمج وتوحيد)، وعليه فإن الواقع يشير إلى أن هناك تزايد في أعداد الدول كما كانت عليه في السابق، فالإحصاءات تشير إلى أن عدد الدول الجديدة التي ظهرت منذ عام 1955 يبلغ حوالي 100 دولة وأن هناك 41 من هذه الدول ظهر في الفترة 1985-2000، وهي المرحلة التي يعتبرها أنصار العولمة مرحلة انتعاشها وصعودها.[61]

---

[60] مازن غرايبة، مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة، مجلة إج و انسانية، ع13 (باتنة / الجزائر، جامعة الحاج لخضر، ديسمبر 2005، ص 185.

[61] مظفر الطالب، 2002، الدولة في عصر العولمة- الواقع و المستقبل، مجلة دراسات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة13 العدد 9، طرابلس، ليبيا، ص 116.

ويرى بريجينسكي أنه مهما تعرضت الدول الوطنية للآثار التي تفرضها التطورات التكنولوجيا، ألا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، والدليل على ذلك أن الدولة القومية لم تكن في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فمازالت هي التي تقرر الحرب أو السلم أما لا يزال الإنسان يعرف نفسه بقومية التي يرى فيها البيئة التي يلجأ غليها لإبراز خصوصية وهويته.

وعلى هذا الأساس فغن مؤيدي هذا الاتجاه يرون أيضا أن العولمة لم تؤدي إل انهيار أو اضمحلال مفهوم السيادة القومية، إذ لا تزال الدولة القومية ذات السيادة موجودة ولم تأت التطورات والتغيرات المتلاحقة لتلغي السيادة القومية، فالسيادة القومية لا تزال منظمة في دول ذات سيادة، وأن الدول القومية ما تزال تمثل الوحدة الأساسية والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع، وأن السيادة الوطنية ما تزال تحمل معاني خاصة خصوصا في العالم الثالث. [62]

الاتجاه الثاني: انهيار الدولة و سيادتها في ظل العولمة.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن مجرد المقارنة بين تعريف "العولمة" من جهة وتعريف" السيادة" من جهة ثانية يجعلنا نكشف منذ الوهلة الأولى مقدار التناقض بين المفهومين، إذ أن السيادة وخاصة في مفهومها الكلاسيكي تقف حائلا دون نجاح العولمة التي تفرض على الدول التخلي طوعا أو إكراها، عن فكرة سيادتها الوطنية في سبيل الأخذ بفكرة ما فوق الوطني وهي العالمية، ويعتبرون أن السيادة و العولمة مفهومان متعارضان ولابد لأحدهما أن يقضي على الآخر، وحيث أن السيادة تعتمد على الروح الوطنية او القومية فإن العولمة لابد أن تنجح في إلغاء السيادة وإزالتها من طريقها، و لا يكون هذا إلا إذا خلقت شعور أعلى من الشعور الوطني أو القومي وهو هنا المصلحة المادية التي تمثلها وتحققها الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات!

ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه لنكر كينشي اوهيمي، رتيشارد أوبرن، سوزان سرينغ، أنروماس، ودايناليل[63]

[62] مظفر الطالب، نفس المرجع السابق ص116
[63] مظفر الطالب،نفس المرجع السابق ص118

ومتلاكينش أو هيمي في كتابيه المشهورين" نهاية الدولة القومية وعالم بلا حدود" يرى بأن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع للتعامل الدولي، فهو يرى بأن الدولة لم تعد ظاهرة طليعة ضرورية لتنظيم النشاط الإنساني، فلقد شكلت العولمة تحدي كبيرا لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها وهددت هو لنص الوطنية واستقلالها السامي، وذلك ينقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى

لمؤسساتها فوق وطنيته وإلى الأسفل على منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي ويعيد دينال بل عن مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة في عبارته المشهورة، الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى ((الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي ، المخدرات والإرهاب) وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى) تشير هذه العبارة إلى أن العولمة دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى كالتعليم والرعاية الصحية إلى غير ذلك والنتيجة أن الدولة تخلت عن المهمات الكبرى، وهنا تجسدت أزمة الدولة.

إن تخلي الدولة عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء المهام الكبرى أفرز قوتين تحلان محلها بشكل تدريجي، ففي الوظائف الصغرى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات النوع الثقافي تحل محل الدولة، لاسيما تحامت وظيفة الدولة في المجال المهمات الكبرى مع المؤسسات الدولية والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأس مالي لا لخدمة المصالح القومية، وهنا تتساوى الدول الكبرى و الصغرى.[64]

المبحث الثاني: آثار ومخاطر العولمة على الدول النامية.

لقد سمحت العولمة الاقتصادية لكثير من الدول الخوض في غمار التقلبات العالمية بشتى أنواعها، لكن الخوض في مثل هذه التقلبات ليس بالضرورة سيكون ايجابي بل يوجد ما هو سلبي في نفس الوقت وتؤثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية بدرجة كبيرة سوءا على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي أو الثقافي وهذا وفقا لهذه الآليات.

كما أن للعولمة الاقتصادية مخاطر متعددة سواء على الحياة السياسية أو الحياة الثقافية أو الاقتصادية.[65]

.

[64] مازن غرابية، نفس المرجع السابق ص 186

[65] رونالد روبرستون العولمة النظرية الاجتماعي، الثقافة الكونية ترجمة أحمد محمود وتور أمين المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 1998 ص37.

المطب الأول: أثار العولمة على الدول النامية.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية.

من البديهي أن تكون للآثار الاقتصادية للعولمة انعكاسات على الجوانب الاجتماعية لاسيما فيما يخص العمالة، الفقر، فالعولمة في العمالة من خلال آثارها على الاستثمار وطلب العمل ويحدث التأثير المباشر لتحديد رأس المال في العمالة في الدول لكن تأثير تحديد رأس المال في العمالة في معظم الدول النامية ما زال طفيفا لنموذج التوزيعي العالمي وهذا يعني أن أثر التحرير المالي لخلق فرص عمل مازال هامشيا في معظم الدول النامية.[66]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية.

سنطرق في هذا الجانب إلى أهم الآثار السلبية و الايجابية كما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية الإيجابية.

- زيادة حجم وحركة التبادل التجاري الدولي

وبزيادة حجم وحركة التبادل التجاري الدولي تؤدي على زيادة انتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم الدول الخاصة الدول المتقدمة مما يعود بالإيجاب على الدول النامية و أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة يعد عامل جذب للطلب على صادرات الدول النامية.

سيتيح وضعا أفضل نسبيا للدول النامية في GATTولعله من الواضح أن العولمة من خلال اتفاقية

الدخول على الأسواق العالمية.

- وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الاحتياج المحلي في الدول النامية.

فقد أدى كل هذا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة وبالتالي استقرار المستوي العالمي للأسعار وكذا زيادة الإنتاج في تلك الدول.

أما في الجانب الخدمات فقد أتاحت الجات للدول النامية مرونة كافية في ضمان قطاع الخدمات في الالتزامات المحددة شريطة أن تكون مقبولة من باقي الأطراف (أعضاء الاتفاقية) ويقابل هذا الالتزام حق الخدمات الوطنية للدولة العضوية في الاتفاقية في وصول خدماتها إلى الأسواق الأخرى. [67]

[66] رونالد روبرستون، نفس المرجع السابق، ص38

[67] ريغي محمد آثر العولمة على اقتصاديات الدول النامية مذكرة لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب 2003- ص32.

وبتنوع الخدمات الوطنية للدول النامية في بعض الأسواق الدولية حيث تشمل نشاطات في قطاع المصرفية السياسية

التنقل الجوي، الخدمات المنتنتان، ويتبع اتفاق الخدمات للدول النامية الوصول إلى مراكز المعلومات المتعلقة بنشاطات التجارة و الخدمات كما أن تحديد التجارة في الخدمات سيوفر للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في المجالات عدة مثل خدمات المكاتب الاستثمارية.[68]

ثانيا: الآثار الاقتصادية السلبية.

خضوع صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

وهذا الخضوع بتمثل في القيود غير التعريفية كإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، لأمر الذي كانت آثار سلبية مباشرة على نمو الصادرات الدول النامية وبالتالي على قطاعات المنتجة لتلك السلع التصديرية خاصة السلع الزراعية ومختلف المنتجات الأخرى كالجلود و الزيوت النباتية و المشروبات واللحوم ومنتجاتها وهذه الإجراءات أعاقت التنمية لصناعية في الدول النامية.

والموضوع المهم الذي يشير قلق البلدان النامية هو عدم توصل اتفاقية **الجات** سنة 1994 للحد من الإجراءات التي استعملتها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينات و أوائل التسعينات لحماية إنتاجها المحلي والحد من صادرات الدول النامية فالاتفاقية إتاحة للدول استخدام إجراء مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة النى كانت تستخدم من طرف الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة.

- غير أنه لانخفاض صادرات الدول النامية لأسباب عدة فإن هذه الدول تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها ومن أجل مواجهة هذا العجز تلجأ الدول النامية إلى القروض الخارجية مما يؤدي إلى تفاقم مديونيتها الخارجية واستنزاف احتياطاتها من النقد الأجنبي، الأمر الذي يضع عملتها المحلية تحت الضغط ويضعف مكانتها الإنمائية في سوق المال العالمية ومع زيادة حدة مديونيتها الخارجية بدأت الدول النامية (من بينها الجزائر) في إعادة جدولة ديونها طبقا لشروط نادي باريس و نادي لندن مما حمل الدول النامية أعباء والتزامات إضافية. [69]

[68] ريغي محمد، نفس المرجع السابق ص33

[69] فوزية شيكر، العولمة الاقتصادية ومدى تأثيرها على الدول النامية مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس ، المركز الجامعي بالمدية 2007، ص93

الفرع الثالث: الآثار الثقافية.

إن أساليب الإعلام الغربية ومضمونها يدفعان إلى التوسع العالمي في ثقافة الاستهلاك من خلال إدخال قيم و أفكار أجنبية تعمل على التأثير على الهوية الوطنية وتوقد التقنية الحديثة و التكامل و الاندماج لدى وسائل الإعلام والاتصال إمكانية تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات هادفة إلى فرض ثقافة الغرب ودعم عملية توحيد أسواق العالم وتحقيق المكاسب لشركات الإعلام والاتصال المتعددة الجنسيات غير مهتمة بسلطة ودور الدولة في الجانبين الإعلامي و الثقافي.

و إن هذا المناخ الجديد تحدث تحولات هيكلية في الاتصالات و تتيح للمتلقين إمكانية كبيرة للانتقال إلى المعلومات والأخبار و المواد الثقافية غير أن تنوع مصادر المعلومات للمجتمع المدني يوفر له مصادر معلومات خاضعة لسيطرة الدولة مما يساهم في الحد من فاعلية الدولة للسيطرة و التحكم في المجتمع المدني كما أن التكنولوجيا الاتصالات بين وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية لا يعني الانسياب الحر وحرية التلقي[70].

المطلب الثاني: مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية.

لقد تركت العولمة الدول النامية تتخبط من مخاطر السياسية والثقافية وكذا الاقتصادية التي تعتبر أكثر المجالات تضررا بين هذه المخاطر نذكر ما يلي.

الفرع الأول: مخاطر العولمة على المجال السياسي.

سوء استخدام شرعية الدولة بحيث تستعمل القوى الكبرى كأمريكا وبريطانيا الشرعية الدولية لمصلحتها الخاصة وتعطي نفسها حق التدخل في شؤون الدول الأخرى ويتجلى ذلك بوجه خاص في السيادة الأمريكية وفقا لتصورها الخاص ببناء نظام عالمي جديد باسم الشرعية الدولية تتدخل **الو.م.أ** لتعرض قوانين وقرارات في أماكن أخرى وأصبحت المصالح الأمريكية هي التي تحرك النظام العالمي الجديد كما تحكمت الشركات المتحدة الجنسيات في عملية صنع القرار السياسي.[71]

[70] عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، رمضان و أولاده الاسكندرية 1999، ص 23

[71] فضل الله محمد اسماعيل العولمة السياسية منشاة المعارف الاسكندرية 1999 ص32.

وفي إطار العولمة تفككت أفغانستان و ارتكبت جرائم بشعة ومذابح ضد شعوبها دون تحقيق دولي زكما حدث في البوسنة والهرسك وفي إفريقيا حيث أبيد أكثر من ربع مليون مواطن ولم تتحرك القوى الكبرى لردع خطر الإبادة المستمرة للشعب الرواندي ومازال مجرمو الحرب أحرار ولم تجرى محاكمتهم طبقا لقرارات مجلس الأمن.

وقد أفصحت هذه السلوكيات إلى ظهور" العولمة الأمريكية" الذي يمكن قراءته بوضوح في عدة قضايا ومناطق ومن هذه القضايا الاضطهاد الديني حيث انتهزت الو.م.أ لتنصب نفسها مراقبا عاما الاضطهاد الديني في العالم.

ومن مظاهر وصايتها على دول العالم الترشيح الذي كان يعمده الكونغرس الأمريكي عن الاضطهاد الديني مستخدما سلاح العقوبات الاقتصادية دون سند من القانون أو الشرعية وقد كشف تقرير نشر في جريدة الحياة بتاريخ 3مارس 1988.

على أن لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي قررت بأغلبية 31 صوت ضد 5 أصوات وطرح مشروع قانون ينص على إنشاء البيت الأبيض لمراقبة الاضطهاد الديني.

وقد اعترضت الإدارة على هذا المشروع ولكنه يضم الحزبين الجمهوري و الديمقراطي الذي يشمل على رعاية 110 أعضاء من الكونغرس حتى قبل أن يطرح لتصويت على أعضاء المجلس ويكتسب وضع الأقليات وللاضطهاد الديني أهمية بالغة في عالم اليوم لانتشار الموجة الثالثة من الديمقراطية في العالم هذه النظرة على الجنس أو الدين.

وقد تنامى الوعي القومي بحقوق الأقليات وحقوق الإنسان بفعل ثورة الاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة تظهر في سمائها الأحداث عند وقوعها ليناقص انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانت سياسية أو دينية.[72]

[72] فضل الله محمد اسماعيل العولمة، نفس المرجع السابق ص32

الفرع الثاني: مخاطر العولمة في المجال الثقافي.

سيطرة الثقافة الغربية وخاصة الأمريكية بواسطة الثورة الاتصالية بتمكنهم من نقل الغربية إلى جميع أنحاء العالم.

فالإعلام العالمي يملك كل المؤسسات الاحتكارية والإعلامية التي تملك كل الوسائل التعبئة من الأقمار الصناعية وشبكات الاتصال حولت العالم إلى قرية صغيرة، وتلجأ قوى العولمة إلى توظيف الإعلام و وسائل الاتصال الحديثة لتحقيق عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول بأفكار ومفاهيم معينة.

زيادة فرص حصول المستهلكين على المعلومات بفضل تكنولوجيا الاتصال المتقدمة والانترنت.

ولعله من الممكن أن تسيطر التكنولوجيا على ثقافات الدول النامية وتصبح هناك ضغوط شديدة على كلما هو وطني.

وإن المشكلة التي تواجه الدول النامية تمكن في كيفية تأهيل نفسها وشعوبها لمواجهة العولمة الثقافية و ذلك بالاهتمام أكثر بالتعليم الجامعي وقبل الجامعي كما العمل على رفع كفاءة عنصر الإدارة على كل مستوياتها. [73]

الفرع الثالث: مخاطر العولمة في المجال الاقتصادي.

تنمية الفوارق بين الدول وتعميق الفقر و اقتصاد العولمة يهدف على إنتاج اكبر قدر من السلع بأقل قدر من العمل ومن ثم أصبحت القاعدة الملازمة للعولمة هي التخفيض المستمر للعمالة من خلال تسريح العمال وباستقرار الأوضاع الاقتصادية في الماضي يتيح اكبر قدر من فرص العمل فإن النمو الاقتصادي في نظام العولمة يقلل من فرص العمالة.

وإن التقدم التكنولوجي في ظل العولمة يقضي على بعض الحرف التقليدية ويقض بارتفاع معدل البطالة مما ينجر عنه آثار اجتماعية وسياسية سلبية خطيرة على الشرائح الدنيا في المجتمع[74].

إن ظاهرة الاتساع المطرود في القوات في الدخول كان يعتبر إحدى سيمات التخلف التي تعاني منه دول عالم الثالث وإن التفاوت الكبير بين الأغنياء و الفقراء هو ما يمكن كذلك الدول النامية.[75].

[73] فضل الله محمد اسماعيل، نفس المرجع السابق ص93.
[74] مجلة أوراق نقدية، .....اتحاد عرف التجارة و الزراعة للبلاد العربية بيروت العدد 98 ص 54-55.
[75] *فوزية شيكر، نفس المرجع السابق ص104*

المطلب الثالث:أثر العولمة الاقتصادية على الجزائر

لقد أثر الوجه الاقتصادي على جميع الدول التي ساهمت في تطوير هذا المفهوم، أما الجزائر فقد أثر عليها[76] من خلال:

الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر

هناك صورة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري داخليا سبب فشل سياسة التطهير المالي الجذري من اجل القضاء على الحلقة للمديونية المفرطة للمؤسسات العمومية, فقد تحملت الجزئية العمومية الكبير وخارجيا نتيجة لعملية من الظروف الاقتصادية العالمية المتميزة كانهيار أسعار المحروقات تسيير المديونية الخارجية حسب معدلات الفوائد وآجال لا تطاق وعمليات إعادة الجدولة من جراء لما سبق و تطبق مخطط التعديل الهيكلي يتطلب إعادة النظر على عمل الجهاز المصرفي. تعرف الجزائر هذه السنوات الأخيرة تغيرات جذرية في جميع مؤسسات, سواء التي تتعلق بالدولة أو تلك التي تمس بالقطاع الاقتصادي و المالي. وهذا بسبب تغيير نظامها الاقتصادي من نظام مخطط إلى نظام تسوده المنافسة أو ما يسمى باقتصاد السوق[77].

الإصلاحات المصرفية منذ سنة 1990.

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، كان إصلاح المؤسسات المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية التي أطلق عليها "استقلالية المؤسسات العمومية" ترتب عليها حتما انعكاسات على المؤسسات العمومية فرضتها الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد. ففي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد الحر، تلعب المصاريف دورا لا يمكن تخيله حيث وضعت أصابعها ضاغطة على مفاتيح التقدم في كل قطاعات المجتمع:

تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة والضخمة، تمويل الأوراق المالية، ضاربة عرض الحائط بالتخصص في مجالات معينة، والخروج عن الواقع الزمان للعمل المصرفي، فأصبحت بعض المصارف تعمل 7 أيام في الأسبوع و 24/24 ساعة.[78]

[76]الكريم الوريكات، العولمة و التفاعل الحضاري ، مجلة الصراط، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، العدد6، سبتمبر 2002.
[77]الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة الماليةن مجلة الباحث، ع3، 2003
[78]الطيب ياسين ،نفس المرجع السابق، ص53

ابتدءا من أكتوبر 1994، أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر، فقد كان يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناءا على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وكان من الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحدثت سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك، والذي سمح فيه للبنوك التجارية و المؤسسات المالية بأن تحفظ بمراكز لعملات أجنبية، ويمكن إعادة توطين حصيلة الصادرات مباشرة من خلال سوق النقد الأجنبي بين البنوك، وقد مثلت هذه في المرحلة الأولى مجمل الموارد المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية، مع انتقال محصلات الصادرات النفطية من سونا طراك إلى بنك الجزائر، أصبح البنك أكبر مورد للنقد الأجنبي ومن ثم فإنه يقوم بدور رئيسي في السوق المصرفية، ومع ذلك فقد تكيفت البنوك التجارية بشكل طيب مع النظام الجديد، وقد احتفظت السلطات بنظام الحسابات بالعملة الأجنبية في هذه المرحلة للاحتفاظ بثقة حائزي النقد الأجنبي وخصوصا القطاع الخاص، وقد اتخذت في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرافة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي.

الفرع الأول: إصلاح الجهاز المصرفي في ظل العولمة.

بالرجوع للواقع المصرفي الجزائري، هنالك عدة مبررات تلح بشدة على ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ليتأقلم مع العولمة، نذكر منها:

-الانفتاح المصرفي الدولي نحو العالمية واحترام المنافسة المصرفية.

- الارتفاع المستمر لمعدلات الفوائد الدولية والتذبذب المستمر في أسعار صرف العملات.

- الضغوط التضخمية على ندرة موارد التمويل.

- تضاؤل الفرق بين المصارف الاستثمارية والمصارف التجارية.

- تطور تكنولوجية المعلومات و الاتصال يتطلب المواكبة و تحقيق تكامل مصرفي.

- زيادة وحدات مصرفية متخصصة وفروع. [79]

[79] الطيب ياسين،نفس المرجع السابق، ص53

تعد الإصلاحات الهيكلة هامة جدا في البرامج التي تعدها الحكومات بما فيها الجهاز المصرفي. وفي هذا الشأن، فإن برنامج التعديل يشترط تطبيقه صندوق النقد الدولي من الدولة المدنية التي ترغب في إعادة جدولة ديونها ويتمثل في محورين أساسيين هما:

- تقليص أو محو عدم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

- إدخال عناصر تكوينية لاقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار الملائم لتنمية اقتصادية مستمرة متوازنة.[80]

أمضت الجزائر في سنة 1994 اتفاقية الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، بحيث فرض عليها هذا الأخير شروطا قاسية و ما عليها إلا تطبيقها أو الاعتماد على نفسها، وما إعادة الجدولة سوى إحدى الشروط المجحفة التي فرضها عليها الصندوق حيث فرضت تحرير التجارة الخارجية عن طريق تخفيض سعر الصرف و إلغاء الرقابة على النقد الأجنبي، أو تقليصها إلى حد الأدنى، و تحرير الاستيراد من القيود الخاصة إلى جانب إلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية، بالإضافة إلى إلغاء تدعيم الأسعار ووجوب تحريرها. ويتمثل تعديل التجارة الخارجية في برنامج التعديل الهيكلي في التخفيف من العوائق في أوجه الاستيراد بتحطيم احتكار الدولة مع التخفيف من حدة نظام التعريفة الجمركية لكن في نفس الوقت تسعى الدولة إلى تشجيع التصدير عن طريق قروض تدعيم ونظم ضمان للتصدير ملائم. وبالنظر للاقتصاد الجزائري، نجده اقتصاد هش وتبعيته كبيرة للخارج سواء في تموين الاستهلاك النهائي للعائلات أو تموين الاستهلاك الوسيط قصد تمويل الجهاز الإنتاج لتمويل التنمية الاقتصادية للبلاد.

انطلاقا من سنة 1988، استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي و المالي تتماشى ومبادئ الاقتصاد الحر، وقد نص القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق ل 14 أفريل 1990م على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسساته بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور يقوم على أساس[81]

[80] الطيب ياسين،نفس المرجع السابق، ص53 -55.

[81] روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية و الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص124.

علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الذي يعني دخول مصارف أجنبية منافسة. ولن تكتسي الإصلاحات الاقتصادية الجارية مصداقية حقيقية لدى الشركاء المحتملين إلا إذا تلخص القطاع المصرفي من الحصار الذي يطوقه إن المصارف الجزائرية التي لم تحصل على الاعتماد وفق قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 *أفريل* 1990 تأصبحت في وضعية غير قانونية. كل هذا سيؤثر على مصداقية المنظومة المصرفية والبلاد خاصة وأن الجزائر ملزمة باحترام الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي. لقانون-90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق ل 14 أفريل 1990م في الأهداف التالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي، إذ ألغي التمييز بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع الوطني الخاص والقطاع الأجنبي.

- رد الاعتبار لدور بنك الجزائر في تسيير النقد والقرض.

- تحرير الخزينة العمومية من عبئ منح القروض، وجعل ذلك من مهام المصارف.

- إعادة الاعتبار لقيمة الدينار.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- والتطهير المالي للقطاع العمومي وإشراك سوق مالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين.

أصبحت الغاية من قانون النقد و القرض غامضة بسبب التباين بين معيار الاقتصاد المالي للسوق الذي يقترحه القانون والسلوك الوظيفي بين أجهزة التسيير النقدي وأجهزة الإنتاج وتصور دور ومكانة المنظومة المصرفية في التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني بتنسيق عمل مختلف السلطات النقدية والسلطات العمومية.[82]

[82] روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص 126.

وفق لقانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق ل 14 أفريل 1990م. لم بعد تمويل الاستثمارات من مهام الخزينة العمومية كما كان عليه سابقا قبل 1990، فجاء قانون القرض والقرض لإبعاد وتحرير الخزينة العمومية من عبئ منح القروض وجعل ذلك من مهام المصارف أصبح تدخل الخزينة محدد وفق سياسة الإصلاح الاقتصادي، فقد جاء المرسوم في 16 مارس 1991 للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفق شروط محددة. نتيجة وجود من النقائص في التطبيق العملي لقانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض قامت السلطات بإجراء عدد من التعديلات على القانون بإصدار الأمر01-01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421هـ الموافق ل 27 فيفري 2001م، حيث تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.

من نقائص سير المنظومة المصرفية:

- العجز في التسيير(تنظيم، تأطير، التكيف مع التغيرات....الخ).

- عدم القدرة على تقدير المخاطرة وعجز المصارف على موجهته.

- نقائص جهاز الإعلام و التسويق و الموصلات السلكية و اللاسلكية.

-غياب المنافسة.

- ضياع الوقت نتيجة لصلابة التأخر في العصرنة لاسيما التكنولوجيا.

قبل الخوض في واقع عمل المصارف الجزائرية، يمكن إبداء عدد من الملاحظات في علاقة المصارف العمومية بالمؤسسات الاقتصادية، نلخص بعضها فيما يلي:

- درجت المصارف في دائرة المتاجرة، مما يجعلها مضطرة لمراجعة علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية العمومية[83].

- تفرض المصارف على الصفقات الاقتصادية تأخير غير مبرر و تكاليف غير قانونية لا يعاقب عليها أي تنظيم أو قانون للأخلاقيات.

- وجود ثغرات ونقائص لا حصر لها في المراقبة المصرفية عند متابعة مختلف عمليات تمويل التجارة الخارجية خاصة الواردات.

- كان لإجبار جميع عمال المؤسسات العمومية على فتح حسابات مصرفية عندما يصل المبلغ إلى 1200 دينار أثر كبير في إنهاك قدرات التسيير وحرمان فئات أخرى من مستعملي المنظومة المصرفية في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و أصحاب المهن الحرة.

- وأن السوق المصرفية نادرا ما تتوفر على مرونة شفافة لتواريخ القيمة المستعملة في مختلف عملياتها و المتعامل بها مع الزبائن[84]

[83] روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص 128.
[84] روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص 129.

قائمة المراجع والمصادر

أولا:الكتب باللغة العربية:

1/أحمد عيسى.الإعلام و حقوق الإنسان في عصر العولمة, مركز الإسكندرية, السنة 2009.

بلقاسم محمد الغالي.العولمة و تداعياتها و البديل الإسلامي-الإمارات العربية المتحدة جامعة الشارقة-الدراسات العليا و البحث العلمي2007 ط.1

2-محمد أبو العلاء.ديكتاتورية العولمة, بيروت, الطبعة الثانية السنة .2004

3-محمد الجوهري حمد الجوهري,العولمة و الثقافة الإسلامية,القاهرة, دار الأمين,الطبعة الأولى,السنة 2002.

4-محمد عبد القادر حاتم,العولمة ما لها و ما عليها.القاهرة, الهيمنة المصرية العامة للكتاب ب.ذ.ط السنة 2005.

5-ميهوب غالب أحمد.العرب و العولمة,مشكلات الحاضر و تحديات المستقبل, المستقبل العربي مركز الدراسات الوحدة العربية.بيروت ب.ذ.ط السنة.2000

6-ممدوح محمد المنصور.العولمة دراسة في المفهوم و الظاهر و الأبعاد, الإسكندرية, دار الجامعة الجديدة ب.ذ.ط السنة .2003

7-مصباح عامر.النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية,الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ب.ذ.ط السنة .2006

8- سمير أمين، العولمة و النظام الدولي الجديد، بيروت، مراكز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى السنة .2004

9- عاطف السيد. الجات و العالم الثالث، رمضان و أولاده الإسكندرية، ب.ذ.ط السنة .1999

10- عبد الراشد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة.

11- الوطن العربي وسبل كواجهتها، القاهرة، الطبعة الأولى مكتب مدبولي، السنة .2005

12- عيسى بيروم، الحريات العامة و حقوق الإنسان بين النص والواقع، لبنان. المنهل اللبناني للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، السنة .1998

13- علي يوسف الشكري. حقوق الإنسان في ظل العولمة، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى السنة .2006

14- عمر الصدوق، محاضرات في القانون الدولي العام، بن عكنون الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ب.ذ.ط السنة .1995

15- فضل الله محمد اسماعيل، العولمة، الإسكندرية منشأة المعارف ب.ذ.ط السنة .1999

16- صبري محمد حسيني، نحو تحديث الميثاق العربي الحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة السنة .2003

17- رونالد روبرت سون. العولمة النظرية الاجتماعية الثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ب.ذ.ط السنة 1998.

18- خالد الحربي، العولمة بين الفكرين الإسلامي و العربي دراسة مقارنة، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، السنة 2003.

ثانيا: المجلات.

01- الطيب ياسين النظام المعرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، ع3، السنة .2003

02- الكريم الوريكات، العولمة و التفاعل الحضاري، مجلة الصراط كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر ع6 السنة .2003

03- مازن غرابية مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة، مجلة اجتماعية و إنسانية ، باتنة، العدد 13، السنة 2005.

04-محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة، رؤية عربية مجلة منير ابن رشد للفكر الحر 24 مارس .2000

05- محمد صالح الدميري، مقاربة حول حقوق الإنسان والعولمة و الإرهاب، مجلة الفكر البرلماني العدد6 السنة.2004

06- مجلة أوراق نقدية، طبيعة اتحاد غرف التجارة و الزراعة للبلاد العربية بيروت، العدد.98

07- مظهر الطالب 2007، الدولة في عصر العولمة الواقع و المستقبل، مجلة دراسة المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد .6

08- سعد مهدي الياسري انعكاسات على حقوق الإنسان جريدة، القسم الثاني، الحوار المتهدن، سنة النشر 04 ماي .2008

09- عبد الخالق عبد الله العولمة جذورها و فروعها، مجلة عالم الفكر، ع282 السنة 1999.

ثالثا: مذكرات التخرج.

01- زهير سعيد عباس، ظاهرة و تأثيرها في الثقافة العربية، رسالة لنيل الماجستير العلوم السياسية، كلية القانون و السياسة الأكاديمية العربية في الدانمارك .2008

02- عياشي حفيظة، العولمة و السيادة في ظل العلاقات الدولية المعاصرة أطروحة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي العام و العلاقات السياسية الدولية كلية الحقوق جامعة وهران 2006-.2007

03- عمارة نصيرة، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية. بسعيدة 2006-.2007

04- فوزية شيكر، العولمة الاقتصادية ومدى تأثيرها على الدول النامية مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس المركز الجامعي بالمدية .2007

05- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2005-2006.

06- رنعي محمد، أثر العولمة على اقتصاديات الدولة النامية مذكرة لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب.

رابعا: مواقع إلكترونية.

01- التجاني بولعوالي العمل الجمعوي باعتباره عصب المجتمع المدني.

- http : www. Taminia ma/ article imprim php3

02- ليلى علاوة. السيادة جدلية الدولة و العولمة في

http : aldjamahir mok toobllog.com.

03- محمد عابر الجابري. العولمة و الهوية " الثقافة" في

-http : : aldjamahir mok toobllog.com.

خامسا: المواثيق الدولية.

01- الإعلان العالمي، لحقوق الإنسان 10 سبتمبر 1948

02-الميثاق العربي، لحقوق الإنسان 15 سبتمبر 1941 الجامعة العربية.

الفهرس

مقدمة .....أ،ب

مبحث تمهيدي:مفهوم العولمة وحقوق الإنسان.....1

م1 مفهوم العولمة.....1

م2 مفهوم حقوق الإنسان.....6

الفصل الأول: انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان.....11

المبحث الأول: ايجابيات العولمة على حقوق الإنسان.....12

م1 الانعكاسات السياسية و الاقتصادية.....13

م2 الانعكاسات الثقافية والاجتماعية للعولمة.....19

المبحث الثاني: سلبيات العولمة على حقوق الإنسان..... 22

م1: الانعكاسات السياسية والاقتصادية.....23 م2
الانعكاسات الثقافية والاجتماعية.....27

الفصل الثاني: السيادة الوطنية في ظل العولمة وانعكاساتها على الدول النامية.....32

المبحث الأول: آثار العولمة على السيادة الوطنية وانعكاساتها على الدول النامية.....33

م1 الانعكاسات السياسية و الاقتصادية على الدولة.....33

م2 الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية.....42

م3 مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة.....44

المبحث الثاني: آثار ومخاطر العولمة على الدول النامية.....46
م1 أثار العولمة على الدول النامية.....47
م2 مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية.....49
م3 مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية.....52
الخاتمة.....58
قائمة المختصرات.....60
قائمة المراجع.....61
الفهرس.....65